ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية
إصدار شهري

المشاريع الإقليمية
في الشرق الأوسط

عدد خاص

السنة الخامسة - أكتوبر 2024 - العدد 64

www.ecss.com.eg

ECSS

المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

2024

”تعاونكم أساس تقدمنا“

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

اللواء. محمد إبراهيم الدويري
نائب المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
أحمد حسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

www.ecss.com.eg

رقم الإيداع:
الترقيم الدولي:

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

تقديرات مصرية
إصـدار شهـري
السنة الخامسة - أكتوبر 2024

العدد
64

المشاريع الإقليمية
في الشرق الأوسط

تقديرات مصرية

إصدار شهري

السنة الخامسة

أكتوبر

2024

العدد
64

المحتويـــــات

الافتتاحيـــــــــة: المشروع العربي للقرن الـ 21	08
السياسة المصرية تجاه المشاريع الإقليمية المتنافسة	11
إسرائيـــــــــل	15
■ رؤية إسرائيل لليوم التالي للحرب في الشرق الأوسط	16
■ اتجاهات إسرائيل لاستعادة الردع العسكري الإقليمي	20
■ التداعيات الإقليمية للتحالف الأمريكي - الإسرائيلي	24
إيـــــــــران	28
■ إلى أين تتجه الاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط؟	29
■ تأثيرات حربي غزة ولبنان على وكلاء إيران في المنطقة	33
■ حدود فاعلية القدرات النووية والصاروخية الإيرانية	37
تركيـــــــــا	40
■ أهداف ومصالح المشروع التركي في الشرق الأوسط	41
■ محددات تغيّر واستمرار سياسة تركيا إزاء المنطقة	44
■ كيف تدير تركيا علاقاتها الخارجية مع القوى الكبرى؟	48
إثيوبيـــــــــا	51
■ المشروع الإثيوبي للهيمنة الإقليمية.. الأبعاد والمسارات	52
بيانات وإحصائيات	56
■ خرائط القوة في الشرق الأوسط	56

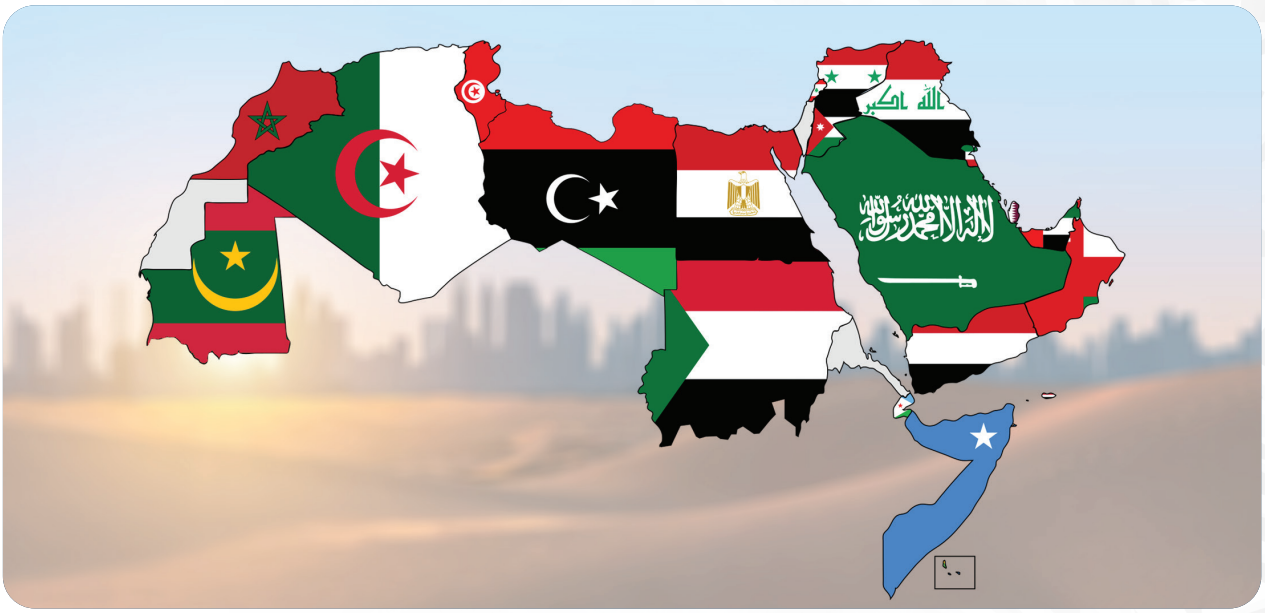

المشــروع العربــي للقــرن الـ 21

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

على مدى أكثر من عام عاشت المنطقة العربية حالة من الأزمة المحكمة نتجت عنها حالة من الاشتعال الحربي، وكان شرارتها الهجوم الذي قام به تنظيم حماس الفلسطيني على غلاف غزة في عملية أفضت إلى مقتل 1200 إسرائيلي واختطاف 250 من الإسرائيليين وأصحاب الجنسيات المزدوجة. ترتب على هذا الحدث حالة من الاندفاع الإسرائيلي أدت إلى تدمير قطاع غزة بكامله حضرًا وقرى، ومؤسسات رسمية، وأحياء ممتلئة بالبشر بلغ القتلى منهم 42 ألفًا ثلثهم من النساء والأطفال، ونزوح قرابة ١.٩ مليون نسمة لأكثر من مرة داخل القطاع حسب تقدم القوات الإسرائيلية والتغييرات في أماكن تمركزها، ومتابعتها ومطاردتها لقوات حماس والتنظيمات الفلسطينية الأخرى، مثل: جبهة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

خلال هذا العام تحرك الحدث من كونه مواجهة فلسطينية-إسرائيلية عنيفة شكلت ما بات معروفًا بحرب غزة السابعة التي على عكس سابقاتها الست امتدت لتشمل الجبهات اللبنانية والسورية والعراقية واليمنية، وهي جبهات انطلقت منها الصواريخ والطائرات المسيرة لمساندة الجبهة الفلسطينية في إطار ما هو معروف باسم "وحدة الساحات". الساحات الموحدة هذه كانت دائمًا على علاقة وثيقة مع إيران تنظيمًا وتسليحًا وتمويلًا، فباتت حرب غزة السابعة متسمة ببعد نووي يخص العلاقات الأمريكية-الإيرانية الخاصة بالسلاح النووي الإيراني بتعقيداته المختلفة.

البعد الآخر أن وحدة الساحات وما تلاها من وحدة المساندة تمثل في حرب تجاوزت الدول إلى تنظيمات عسكرية بينها وبين إيران تناغم أيديولوجي حول الدور الخاص للدين الإسلامي في السياسة والحكم

والحرب أيضًا. عمليًا، أخذت الحرب شكلًا إقليميًا عصبه الرئيسي إقليميًا هو ما سُمي محور "المقاومة والممانعة" الذي يدور نظريًا حول الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، والموقف الخاص بالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين منذ عام 1948 و1967.

وعندما اشتعلت حربُ غزة السابعة لم يكن الإقليم العربي والشرق أوسطي في عمومه في حالة سكون، حيث تمخّض عما سُمي "الربيع العربي" ثلاثة تيارات كبرى شملت تاريخ المنطقة خلال أكثر من عقد (2011 إلى 2024)، كان أوّلها تيار الشباب الذي تسيّد الشوارع والميادين العربية خلال السنوات الأولى للثورات. هذا التيار لم يكن له مشروع خاص به لبناء الدولة العربية، وبعد أن حقق مراده الأول وهو التخلّص من الأنظمة السياسية القائمة، فإنه إما خَفَتَ نهائيًا أو تحول إلى تحزبات مناطقية أو إثنية انتهت إلى حروب أهلية كما حدث في مناطق أخرى من سوريا والسودان.

التيار الثاني، كان أكثر جاهزية من حيث التنظيم والتمويل والتسليح والعلاقة مع تنظيمات إرهابية دولية، وكان أهم خصائصه هو استخدام الدين، مثل جماعة الإخوان المسلمين ومن تبعها من التنظيمات الأخرى للإسلام السياسي المتمثل في تنظيمات مثل: حماس في فلسطين، وحزب الله في لبنان وسوريا والعراق، والحشد الشعبي في العراق، وتنظيم الحوثيين في اليمن. التيار الثالث نَبَتَ تدريجيًا من رحم الأنظمة القديمة في التأكيد على ضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري، خاصةً في علاقة الدين بالدولة؛ وبات هذا التيار مكونًا من دول الخليج الست، وكلٌّ من مصر والأردن والمغرب.

مصر والإقليم العربي

تسبب "الربيع العربي" في حالة من الخلخلة الإقليمية الشرق أوسطية للإقليم العربي، حيث وجدت القوى الإقليمية (إيران، وتركيا، وإسرائيل، وإثيوبيا) في فرصة الفوضى والضعف طريقًا لتحقيق أهدافها الجيوستراتيجية. فإيران وجدتها فرصةً لزيادة قوتها التفاوضية من خلق "دفاع متقدم" ممثل في مليشيات مسلحة منفصلة عن الدولة في العراق وسوريا ولبنان واليمن يمكن استخدامها في التعامل مع التناقضات الإيرانية الأمريكية. تركيا وجدت في الحالة السورية طريقًا لغزو سوريا واحتلال جزء منها ملاصق لحدودها لخلق واقع يحاصر حزب العمال الكردي سواء في تركيا أو في سوريا.

إسرائيل أيضًا وجدت الفرصة قادمة للتوسع الاستيطاني داخل الضفة الغربية مأخوذة بضعف الموقف العربي، مضافًا له مراضاة الفصائل الدينية اليهودية المتعصبة داخلها. كذلك، إثيوبيا وجدت في "الربيع المصري" فرصة لبناء "سد النهضة" الإثيوبي ومعه منافسة المكانة المصرية في أفريقيا، وخلق قضية ضاغطة على مصر تنبع من السيطرة على منابع النيل. نشوب حرب غزة مضافًا إلى نتائج "الربيع العربي" خلق حلقة من النيران الحارقة حول مصر في شمالها الشرقي وجنوبها، فضلًا عن القلق في ليبيا من آثار "الربيع الليبي الدموي" على الناحية الغربية.

إن واقع الشرق الأوسط يتجسد في أمرين: الأول، أن الإقليم مقسم بين هؤلاء الذين يريدون السلام والاستقرار اللذين هما شرطان للتنمية، وهؤلاء الذين يعارضون السلام والاستقرار بسبب التاريخ أو الدين أو عدم الرغبة أو وجود المصلحة في التنمية. والثاني، أن هناك حربًا صريحة أو ضمنية تجري بين الطرفين.

إن العمل الأساسي في الشرق الأوسط الآن هو تشجيع الدول للوصول إلى السلام، اعتمادًا على نفسها مع حرمان القوى الراديكالية من إفساد هذا الجهد. مثل ذلك هو عمل من أعمال القوة Power عندما تعرف بطريقة تجعلها أكثر من استخدام القوة العسكرية Force. إن منظومة من القوى لتحقيق الأمن الإقليمي يمكنها أن تشجع، وتغري، وتضغط، وتواجه إذا كان ذلك ضروريًا القوى المتعددة لعدم الاستقرار في المنطقة.

ومن أمثلة هذه المنظومة قيام القوات المسلحة لدول التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية بوضع نهاية لحدوث الفوضى في البحرين عام 2011. وجاء مثال آخر عندما قامت السعودية ودولة الإمارات العربية والكويت والبحرين بالإضافة إلى الأردن، بمساعدة مصر في المرحلة التي تلت ثورة 30 يونيو 2013. كما عملت مصر والسعودية والإمارات على حل أزمة غزة في يوليو 2014، وكذلك جرى التعاون فيما يخص حرب غزة السابعة. إن ما يحتاجه الشرق الأوسط الآن هو منظومة من القوى لا تأخذها أفكار براقة ولامعة، وإنما رؤية واقعية وتفهم أن إقليمًا فاشلًا ومفككًا سوف يكون أكثر تعقيدًا من أي وقت مضى.

المشروع العربي

الحروب الكبرى في التاريخ بكل ما فيها من تدمير وضحايا طرحت دائمًا في أعقابها فرصًا لإعادة البناء وخلق المؤسسات والمبادرات التي تمنع الحرب من التكرار. جرى ذلك بعد الحرب العالمية الأولى التي خلقت "عصبة الأمم"، ومعها القانون الدولي للحروب؛ وبعد الحرب العالمية الثانية التي فتحت الباب للأمم المتحدة واليونسكو وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وفي أعقاب حرب فيتنام وتوابعها في لاوس وكمبوديا برزت رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) التي أدخلت دولها إلى التقدم الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي الذي ينافس على القمة العالمية.

"المشروع العربي" المقترح بدأت أولى خطواته مع مبادرة القاهرة لعقد مؤتمر دولي للسلام في 21 أكتوبر 2023، بعد فترة قصيرة من شن حماس حربها على غلاف غزة في 7 أكتوبر. ورغم أن المؤتمر الدولي لم يُفْضِ إلى نتيجة إيجابية إزاء الحرب، فإن الدول العربية التسع التي تخوض مسيرة الإصلاح العربي أصدرت بيانًا قضى أولًا بإدانة قتل المدنيين على الجانبين، وثانيًا السعي من أجل وقف إطلاق النار، وهو ما سعت إليه كلٌّ من مصر وقطر باعتبارهما وسيطين مع الولايات المتحدة، وثالثًا تقديم المعونة الكافية للشعب الفلسطيني وإعادة بناء ما دُمر في غزة، ورابعًا السعي نحو إقامة سلام عادل مع إسرائيل قائم على حل الدولتين: إسرائيل، وفلسطين.

ومن الملاحظ أنه في مجموعة الدول التسع هذه، توجد ست دول ذات علاقات سلام مع إسرائيل وتبادل للعلاقات الدبلوماسية، وثلاث دول أخرى إحداها كانت جارية في عملية التطبيع مع إسرائيل (المملكة العربية السعودية) ودولتان لديهما علاقات خاصة مع إسرائيل: عمان، وقطر. الدول التسع نجت من "الربيع العربي" وآثاره التدميرية، كما أنها جميعًا مشت في المسيرة الإصلاحية لعمليات التحديث والتقدم، ونتيجة ذلك كله هو أنها ساعية بقوة لتحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

الدول التسع على هذا النحو مهيأة بل هي ملتزمة إزاء مسارها الإصلاحي الداخلي بالسعي نحو قيام منظومة عربية جديدة ظهرت من خلال مبادرة المملكة العربية السعودية لإنشاء التحالف الدولي من أجل حل الدولتين. كما ظهرت في حالات مختلفة من التفاعل الاقتصادي ظهر في إنشاء مجلس التنسيق المصري-السعودي.

العروبة الجديدة

لا جدال في أن جوهر المنظومة الجديدة القائمة على السلام والتنمية، على عكس ما كان عليه الحال في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، هو العلاقات المصرية السعودية بما فيها من سياسة بين القادة وحركة العيش بين الشعبين، وعشرات من الجسور والمشروعات الاقتصادية. هذه المرة فإن المنظومة العربية أو الائتلاف العربي Concert of Arabia يمتد إلى كل الدول المشار إليها من قبل، وكلها تعيش ذات الحالة من الإصلاح الاقتصادي الجوهري، ونفس الرغبة في اللحاق بالعصر، ولديها الاستعداد للتعامل العادل والمتوازن مع الأقليات، حتى نصل إلى تحرير المرأة من أغلالها وإعطائها الفرصة للمشاركة في بناء بلدها.

هذه الملامح لم تكن جزءًا من العروبة القديمة التي تكسرت بسبب التنافس المصري-السعودي، وعلى نصال التناقض بين الاشتراكية والرجعية، وتقديم الصراع العربي الإسرائيلي على كل القضايا الأخرى. الآن فإن كل الصراعات والتناقضات توضع في حجمها، وفي كل الأحوال فإنها لا تقيد عملية نسج العلاقات والتشابكات السياحية والصناعية والشعبية مع نفحة متفائلة. وتلعب أنابيب الغاز والنفط ومحطاته ومصانعه وتصديره واستيراده دورًا أساسيًا في عملية جبارة لبناء مصالح مشتركة، وجعل الاعتماد المتبادل يقدم للعروبة وليس العكس حينما الكلام عن "العروبة" يغني عن تحريك واقع العلاقات بين الدول والشعوب.

عمليًا، فإن ذلك يخلق ائتلافًا عربيًا لا يقوم على العواطف وإنما على بناء مصالح مشتركة من بينها تلك ذات الطبيعة الاستراتيجية للتعامل مع دول الجوار على ذات الأسس من المصالح المشتركة، وكذلك حل القضايا المعلقة من أول الصراع العربي الإسرائيلي وحتى الخلافات الإيرانية مع دول الخليج. الائتلاف الجديد سوف يكون لديه من عناصر القوة لإدارة هذه العلاقات بالحكمة والعقل والحزم معًا. الطريق لا يزال طويلًا لكي تحدث المغادرة لمفاهيم العروبة القديمة، وتصل العروبة الجديدة إلى نقطة اللا عودة، ولكن الملامح واضحة ونقية ونجحت فيها "السياسة" في تخطي صعاب جمة.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

السياسة المصرية
تجاه المشروعات الإقليمية المتنافسة

لكل دولة سياسة خارجية تستخدمها لتحقيق مصالحها. المشروع هو شكل خاص من السياسة الخارجية، إذ ليست كل سياسة خارجية مشروعًا. فالمشروع هو خطة وجهد منظم لإحداث تغيير جذري في جوانب رئيسية من الواقع القائم في المنطقة. السياسة الخارجية تتكيف مع الواقع القائم، وتراعي المصالح المشروعة للأطراف الإقليمية والدولية الأخرى. الدول من خلال سياستها الخارجية تحدث تغييرات في البيئة الخارجية المحيطة، لكنها تقوم بذلك بشكل تدريجي وسلمي وبقدر مناسب من التوافق مع الآخرين. المشاريع -على العكس من ذلك- تمثل تهديدًا للاستقرار وتحديًا للواقع القائم، ولمصالح الدول الأخرى ذات الصلة في الإقليم والنظام الدولي. يسعى المشروع لإحداث تغيير كيفي وليس كميًّا، وللقيام بذلك دفعة واحدة، وبطريقة ثورية، تستخدم أساليب خشنة، بما فيها العنف، ولا تراعي مصالح الآخرين في الإقليم أو النظام الدولي.

د. جمال عبد الجواد
عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

هناك أربعة مشاريع لإعادة رسم خرائط وموازين القوة في المنطقة المحيطة بمصر. فإسرائيل لديها مشروع لاستكمال السيطرة على أرض فلسطين الانتدابية، وحرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية على أي جزء منها، وفرض هيمنة عسكرية على المنطقة. كما أن هنالك مشروعًا إيرانيًا لتحويل إيران إلى مركز الإسلام والمسلمين الشيعة في العالم، وتحويلها أيضًا إلى قوة إقليمية كبرى متحكمة في شئون المنطقة. فيما يسعى المشروع التركي إلى نصرة عقيدة الإسلام السياسي، وتوسيع نفوذ تركيا في الإقليم. أما المشروع الإثيوبي فيستهدف السيطرة على مياه النيل، وتغيير الجغرافيا السياسية للقرن الأفريقي لتصبح إثيوبيا دولة بحرية.

المشروع الإسرائيلي

صعود المشروع الإسرائيلي في المرحلة الراهنة يأتي مرتبطًا بصعود أيديولوجيا يمينية دينية وقومية أفرزت تغييرات هامة في توجهات إسرائيل. فبعد أن كانت إسرائيل في مرحلة سابقة تقبل مبدأ الحقوق الوطنية الفلسطينية، وإن رفضت منحهم ما يمكّنهم من ممارسة هذه الحقوق، فإن التيارات اليمينية الحاكمة في إسرائيل في المرحلة الحالية ترفض مبدأ الحق الفلسطيني من الأساس. وبعد أن كانت إسرائيل في مرحلة سابقة تتفاوض بخبث شديد على حدود الكيان الفلسطيني، فإن إسرائيل اليمينية ترفض مبدأ اقتسام الأرض مع الفلسطينيين، وترفض إقامة كيان سياسي فلسطيني، وتتحين الفرصة للتخلص من الفلسطينيين بتهجيرهم خارج بلادهم.

لدى شعوب المنطقة أسباب تجعل قسمًا كبيرًا منهم غير متقبل لوجود إسرائيل في المنطقة. تسهيل قبول إسرائيل في المنطقة هو جزء من المنطق الذي قامت عليه عملية السلام العربي-الإسرائيلي قبل نصف قرن، بحيث يتحقق قبول إسرائيل في المنطقة بقدر ما يحصل عليه الفلسطينيون من حقوق وكرامة في إطار حل الدولتين. إسرائيل اليمينية الراهنة غير مهتمة بالقبول العربي أو الإسلامي لها، لأن إسرائيل ستفرض وجودها في المنطقة، ليس لأن الأخيرين يقبلونها، وإنما لأنها تعيش في قلعة حصينة خلف جدار حديدي، مسلحة بجيش أقوى من كل الخصوم، قادر على هزيمة وإذلال الأعداء.

مخاطر المشروع الإسرائيلي متعددة الأبعاد. لا يمكن لمصر القبول بحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية، ففلسطين تمثل جزءًا من هوية المصريين، ويصعب على الضمير الوطني المصري أن يهدأ طالما تم حرمان الفلسطينيين من حقوقهم. الوحشية المميزة لسياسة إسرائيل إزاء الفلسطينيين هي أحد أسباب انتشار التطرف بين الشعوب العربية.

يستهدف المشروع الإسرائيلي توفير الأمن المطلق لإسرائيل. الوجه الآخر لأمن إسرائيل المطلق هو إبقاء كل الجيران في حالة انكشاف تجاه القوة الإسرائيلية المتفوقة، بما يعنيه ذلك من تمكين إسرائيل من الهيمنة على الإقليم، وهو أمر يصعب التعايش معه أو قبوله مصريًا.

لذا، فإن الهدف الاستراتيجي لمصر في تعاملها مع المشروع الإسرائيلي هو إنهاء طموحات الهيمنة الإسرائيلية، ودمج إسرائيل في المنطقة كدولة متساوية مع الدول الأخرى، على أساس القواعد المستقرة للقانون الدولي. في المدى المباشر، تركز مصر على العمل على تجنب الاحتمالات والنتائج الأسوأ التي قد تترتب على السياسة الإسرائيلية. تدرك مصر أن اليمين الإسرائيلي الحاكم يتحين فرصة لتفريغ الأراضي الفلسطينية المحتلة من أهلها.

نجحت مصر في إحباط المحاولات الإسرائيلية لتهجير أهل غزة إلى سيناء، وتدرك أن الخطر لم يتم إزالته تمامًا في هذا المجال، وأن إسرائيل قد تعاود المحاولة بأساليب أكثر خبثًا. كسب حلفاء رئيسيين مهمين في المجتمع الدولي للموقف المصري تجاه هذه المسألة هو أحد أهم النجاحات التي حققتها مصر في هذا المجال. تمكنت مصر من كسب إدارة الرئيس بايدن للموقف المصري في مرحلة مبكرة من الحرب الإسرائيلية الراهنة على قطاع غزة، وسوف يكون عليها أن تحقق إنجازًا مماثلًا مع الإدارة الأمريكية الجديدة التي ستتولى الحكم في يناير 2025.

وقف القتال وإيصال المساعدات الإنسانية بأكبر قدر ممكن إلى الفلسطينيين المحاصرين في قطاع غزة هو الهدف المباشر لمصر في هذه المرحلة، فبدون وقف النار يكون من الصعب جدًا الانتقال إلى المرحلة التالية من معالجة القضية. إيصال المساعدات لأهل غزة قضية إنسانية، وهو أيضًا ضرورة سياسية، فإفشال خطط إسرائيل لتهجير الفلسطينيين، وتمكين الفلسطينيين من الصمود في أرضهم، يستلزم توفير متطلبات الصمود. تدرك مصر أن اليمين الإسرائيلي يسعى بإصرار للتخلص نهائيًا من السلطة الفلسطينية كجزء من مسعاه لتصفية القضية الفلسطينية، لهذا فإن لدعم السلطة الفلسطينية أهمية

كبرى، خاصة لأن دورها لا غنى عنه في أي حل سياسي مستقبلي للأزمة في قطاع غزة خصوصًا، وللمشكلة الفلسطينية عمومًا.

على مصر التصدي للمشروع الإسرائيلي في الوقت الذي تسعى فيه لتجنب تعريض معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية لمخاطر تهدد بقاءها. ففي مرحلة العواصف الإقليمية الجامحة الراهنة لا يوجد في الشرق الأوسط سوى قليل من المكابح التي تمنع الانهيار الكامل للأوضاع الأمنية في المنطقة، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية هي أهم هذه المكابح. بالنسبة لمصر نجحت المعاهدة في توفير الأمن لمصر لأكثر من أربعة عقود، والمطلوب هو تعميم النموذج المصري للسلام، لا تقويض إحدى دعامات الأمن والاستقرار القليلة الباقية في الإقليم.

التنسيق الوثيق مع الدول العربية الرئيسية شديد الأهمية لتكوين جبهة مؤثرة في سياسات القوى الدولية ذات الصلة، ولتجنب الثغرات التي قد تنتج عن تباين المواقف العربية، والتي قد تستفيد منها إسرائيل. مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، خاصة السعودية وقطر والإمارات، تُمثل حائطَ صدٍّ عربيًّا في مواجهة المشروع الإسرائيلي. ولتركيا أيضًا دور شديد الأهمية ضمن هذه الجبهة بسبب مواردها وارتباطاتها الفلسطينية والغربية.

التصدي للمشروع اليميني الإسرائيلي هو مهمة ستظل قائمة على المدى الطويل. فإذا كان إنهاء الحرب في قطاع غزة هو الهدف المباشر في التعامل مع المشروع الإسرائيلي، فإن الهدف الوسيط يتمثل في خلق الظروف المواتية لهزيمة اليمين الإسرائيلي داخل المجتمع الإسرائيلي، ولاستعادة التيارات العقلانية المعتدلة في المجتمع الإسرائيلي نفوذًا كافيًا يُمكِّنها من القيام بدور أكبر في توجيه السياسة الإسرائيلية.

المشروع الإيراني

يتضمّن مشروع إيران للمنطقة بُعدين داخليًّا وخارجيًّا. تسعى إيران منذ وصول النظام الثوري بقيادة الإمام الخميني ورجال الدين الشيعة لتصدير الثورة الإيرانية وعقيدة ولاية الفقيه إلى دول الإقليم، عبر استراتيجية طويلة الأمد تبدأ بالتجمعات الشيعية في بلاد المنطقة، لكنها لا تقف عند هذا الحد. تتحوّل النتائج التي يُفرزها المشروع الإيراني داخل الدول إلى حقائق جديدة تغير الواقع الإقليمي. فالمليشيات المذهبية تضغط على الحكومات وتجبرها على تغيير سياساتها الخارجية، وصولًا إلى الانشقاق عليها والتحدي الكامل لها. المشروع الإيراني هو مشروع لتمزيق الدولة الوطنية، وخلق كيانات تدور في الفلك الإيراني، وتوظيف كل ذلك من أجل فرض قيادتها على الإقليم.

قطع المشروع الإيراني شوطًا بعيدًا مستفيدًا من أوجه القصور الهيكلية في الدولة العربية المشرقية. أنشأت إيران منطقة نفوذ شملت أغلب إقليم المشرق العربي، وتمتد من الخليج حتى البحر المتوسط، وتشمل دول العراق وسوريا ولبنان. أرست إيران نفوذًا قويًّا في فلسطين عبر علاقتها بتنظيمات مقاومة تتبنى عقيدة الإسلام السياسي. وصل النفوذ الإيراني إلى اليمن عبر تبني تمرد الحوثيين وتزويده بالسلاح والتدريب والمال. دائرة النفوذ الإيراني الواسعة من الخليج للمتوسط للبحر الأحمر كرست مكانتها كقوة إقليمية.

البرنامج النووي الإيراني هو -موضوعيًا- جزءٌ لا يتجزأ من المشروع الإقليمي الإيراني. فبحسب تقارير موثوقة عدة فإن إيران على بعد شهور قليلة من امتلاك سلاح نووي. في إطار المواجهات العسكرية الأخيرة بين إيران وإسرائيل، صرح مسئولون إيرانيون كبار بأن بلادهم قد تغير عقيدتها النووية حال تعرضها لتهديد وجودي. امتلاك إيران لسلاح نووي أو وقوفها على العتبة النووية يخلق وقائع استراتيجية جديدة شديدة الخطورة والحساسية. اجتياز إيران للعتبة النووية سوف يمثل عاملًا ضاغطًا على عدة قوى إقليمية رئيسية للسير في الاتجاه نفسه تحصينًا لنفسها ضد ابتزاز نووي محتمل.

الدفاع عن الدولة الوطنية العربية وتعزيز وجودها هو المبدأ الناظم للسياسة المصرية تجاه المشروع الإيراني. التصدي لعقيدة الإسلام السياسي الثورية المتجاوبة مع المشروع الإيراني هو إحدى أهم أدوات مصر في مواجهة مشروع إيران. تدرك مصر أن محاولة عكس اتجاه التغييرات التي أحدثتها إيران في بلاد عربية بطريقة مفاجئة وجذرية هو أمر مكلف ويزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. لذلك تتحلى مصر بصبر يقظ من أجل تحين الفرص التي تسمح باستعادة الدولة الوطنية العربية، وتحريرها من السيطرة الخارجية ومن غلبة المليشيات.

تفتح التطورات الأخيرة في المنطقة نافذة لإضعاف النفوذ الإيراني في بعض البلاد، خاصة سوريا. الإسراع باستعادة وتطبيع وضع سوريا في النظام الإقليمي العربي والدولي يسرع عملية استعادة سوريا من النفوذ الإيراني. النجاح في التواصل مع أذرع

إيرانية دون المرور عبر طهران يفتح إمكانية لفتح ثغرات في الجبهة المحسوبة على إيران. وقف النار في غزة قد يتيح الفرصة للتوصل إلى تفاهمات مع الحوثيين تضمن استعادة الاستقرار إلى اليمن وحرية الملاحة في البحر الأحمر دفعة واحدة.

إيران قوة مهمة في المنطقة، وإفشال مشروعها الإقليمي ليس مرادفًا لإذلال إيران أو تدميرها. لإيران احتياجات وحقوق مشروعة أمنية واقتصادية لا يجادل فيها أحد، ويمكن تأمين هذه الحقوق والاحتياجات ضمن حزمة تحتوي الآثار الضارة المترتبة على المشروع الإيراني.

المشروع التركي

للمشروع التركي في المنطقة بُعدان أساسيان. الأول يتعلق بالزيادة السريعة في وزن تركيا في المنطقة نتيجة للنجاحات الاقتصادية الكبيرة التي تحققت في تركيا في حقبة حكم حزب العدالة والتنمية، وما أسفر عن هذا من زيادة موازية في قوة تركيا السياسية والعسكرية. البعد الثاني للمشروع التركي هو بعد أيديولوجي. ينتمي حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا منذ أكثر من عقدين من الزمان لتيار الإسلام السياسي. في مرحلة أولى، قدم حزب العدالة والتنمية نفسه للإقليم باعتباره حزبًا معتدلًا مستعدًا للتعاون مع جميع الجيران من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة. في مرحلة ثانية تزعمت حكومات حزب العدالة التنمية موجة تيار الإسلام السياسي التي صعدت بقوة في المنطقة بعد ثورات عام 2011.

لعبت مصر دورًا أساسيًا في هزيمة تيارات الإسلام السياسي، وكانت ثورة 30 يونيو التي أسقطت حكم الإسلام السياسي في مصر حاسمة في خلق تيار من التفاعلات الإقليمية التي أسفرت عن إلحاق الهزيمة بتيار الإسلام السياسي في بلاد عدة. تحولت تركيا إلى مركز إقليمي ودولي لتيار الإسلام السياسي، وتصادمت مع دول المنطقة المعادية للإسلام السياسي، وعلى رأسها مصر. كان نشر قوات تركية في الغرب الليبي هو أحد أهم تجليات التحرش التركي بمصر في هذه المرحلة. وقد أدى الوجود التركي في ليبيا إلى توتر كبير في العلاقات مع مصر، وإن كان مزيج الحسم والمرونة المصرية ساعد على تجنب الصدام المباشر، والتوصل إلى تفاهمات تسكين، انتظارًا لتوافر شروط حل نهائي للوضع المنقسم في ليبيا.

في المرحلة الثالثة الراهنة، أيقنت تركيا أن الهزيمة التي لحقت بتيار الإسلام السياسي ليست حدثًا عارضًا، وأن عليها تمييز مصالح الدولة التركية عن مصير تيار الإسلام السياسي. في هذه المرحلة، فتحت تركيا القنوات مع مصر للتغلب على الخلافات واستعادة العلاقات. ترحب مصر بهذا التطور، ولقد تمت استعادة وتطوير العلاقات بين البلدين فعلًا. تحرص مصر على مراعاة المصالح المشروعة لتركيا، والتي تعكس وزن تركيا الاقتصادي والعسكري في الإقليم، وترى أن الاختلافات في هذا المجال يمكن التعامل معها، طالما تم استبعاد الأجندات الأيديولوجية. تختبر مصر في هذه المرحلة إمكانية الاستفادة من الثقل التركي لخدمة قضايا الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة بالتعاون مع جبهة كتلة الإصلاح والاعتدال العربية، فيما تراقب التزام أنقرة بفصل مصالح الدولة التركية عن الانحيازات الأيديولوجية.

المشروع الإثيوبي

في المشاريع الثلاثة السابق الإشارة إليها، هناك دولة نجحت في تحقيق تقدم ملحوظ في مجالات اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية، فتكوّن لديها فائض قوة، سعت لتوظيفه في مشروع إقليمي خصمًا من مصالح الجيران. المشروع الإثيوبي على عكس هذا النمط، يوظف فقر الموارد وفراغ القوة الإقليمي في القرن الأفريقي، دون أن يرتبط ذلك بإنجازات حقيقية في بناء القوة الذاتية. مزيج فراغ القوة الإقليمي والقيادة الطموحة للهيمنة هو السمة المميزة للمشروع الإثيوبي.

تسعى إثيوبيا للسيطرة على تدفق نهر النيل نحو الشمال، واستخدام ذلك في المساومة الضاغطة مع دول المصب، خاصة مصر. أيضًا تسعى إثيوبيا لامتلاك منفذ بحري على البحار المفتوحة، مقابل الاعتراف بأرض الصومال دولةً مستقلة، رغم ما في ذلك من تقسيم دولة جار وانتقاص سيادته، وتهديد استقرار إقليم القرن الأفريقي، وربما شرق أفريقيا كله.

فراغ القوة في منطقة القرن الأفريقي أغرى إثيوبيا بتطبيق هذه الاستراتيجيات الخشنة آمنة من العقاب. في المقابل، فإن اتفاق التعاون العسكري بين مصر والصومال، ثم التنسيق عالي المستوى بين مصر وإريتريا والصومال، وكذلك الاهتمام المصري المتزايد بمعالجة الأزمة السياسية في السودان؛ كل هذا خلق وقائع جديدة غيرت موازين القوة، على أمل أن يكون هذا كافيًا لإقناع الحكومة الإثيوبية بعدم أخذ الصراع إلى مستوى أبعد.

إسرائيـــــــل

- رؤية إسرائيل لليوم التالي للحرب في الشرق الأوسط
- اتجاهات إسرائيل لاستعادة الردع العسكري الإقليمي
- التداعيات الإقليمية للتحالف الأمريكي - الإسرائيلي

رؤيـــــة إسرائيـــل
لليوم التالي للحرب في الشرق الأوسط

تسعى إسرائيل في الوقت الراهن إلى توظيف الفرصة السانحة التي هيأتها متغيرات السياق الحالي في الشرق الأوسط، من ناحية معادلة الضعف التي فرضتها ضد حركات المقاومة بالمنطقة نتيجة الحرب متعددة الجبهات التي تقوم بها ضد قطاع غزة ولبنان، بالإضافة إلى تحييد الدور الإيراني كجبهة إسناد لجبهات المقاومة، من خلال نقل المواجهة إلى أراضيها بشكل مباشر. إذ تستهدف تل أبيب، من وراء ذلك، فرض واقع جديد في المنطقة يُعاد من خلاله تشكيل خرائط النفوذ بمناطق الجوار الاستراتيجي لتكون في صالحها، في مقابل إضعاف نفوذ حركات المقاومة، وكذلك مشروعات النفوذ الإقليمي للقوى الأخرى، على غرار إيران.

مهاب عادل
باحث متخصص في الشأن الإسرائيلي
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

أهداف ومحددات

ترتكز الاستراتيجية الإسرائيلية على تحقيق مستويين من الأهداف. المستوى الأول، يتمثل في الأهداف التكتيكية، المعني بها بدرجة كبيرة المستوى السياسي الإسرائيلي لضمان استمرار حالة الحرب، ومن ثم استمرار الائتلاف في المشهد السياسي للحكم، وهو هدف بدا واضحًا طوال الفترة الماضية التي تعمدت فيها الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو إفشال مسار التفاوض. أما المستوى الثاني، فيأتي في إطار التحرك الاستراتيجي لتحقيق جملة من الأهداف والركائز التي تستهدف من خلالها تحقيق أثر مستدام يخدم الرؤية الإسرائيلية من ناحية نفوذها ووجودها بالمنطقة خلال العقود القادمة. ومن أبرز هذه المحددات والركائز ما يلي:

- **تحييد مصادر التهديد في الجوار الاستراتيجي:** تستهدف تل أبيب من حربها متعددة الجبهات في غزة وجنوب لبنان فرض واقع جديد يُعاد من خلاله تشكيل خرائط النفوذ بمناطق جوارها الاستراتيجي، لتحييد وإضعاف نفوذ حركات المقاومة، بحيث يرتد أثر هذا التغيير في الصورة الكلية للدور الإقليمي الإسرائيلي -المدعوم غربيًا- في المنطقة، ومزاحمة مشروعات النفوذ الإقليمي لكل من إيران وبدرجة أقل تركيا، والتمهيد بذلك لتحقيق تشابك مصلحي مع القوى العربية المعتدلة تضمن به كسر حلقات العزلة التي تفرضها هذه المشروعات على تل أبيب، خاصة في ظل إضعاف أدواتها وأذرعها (أي إيران وتركيا) التي تحول دون ذلك.

- **التأسيس لنظام إقليمي جديد:** يمهد المرتكز السابق لتحقيق هدف إسرائيل في تأسيس نظام إقليمي جديد، وهو ما تسعى من ورائه أيضًا القوى الغربية التي كانت قد طرحت في الماضي صيغًا مقترحة كمشروع "الشرق الأوسط الكبير" لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة في إطار استراتيجية "اللعبة الكبرى" لموازنة نفوذ القوى الدولية الصاعدة كالصين وروسيا، وكذلك القوى الإقليمية الطامحة (التنقيحية) على غرار إيران وبدرجة أقل تركيا. ويضمن إعادة رسم خرائط النفوذ بالمنطقة زيادة نفاذية "إسرائيل" بشكل أكبر، وإحلال معادلة "السلام البارد" الذي قادته اتفاقات السلام التقليدية في المنطقة، على مدار العقود الماضية، بمعادلة "السلام الوظيفي" الذي تقوده في الوقت الراهن بعض الدول الإقليمية في إطار الاتفاقات الإبراهيمية.

وفي هذا الإطار، يشكل ما يُعرف بـ"محور المقاومة" حجر عثرة في طريق تحقيق هذا التصور، ليس فقط نتيجة تهديد التضامن الشعبي المحلي في هذه الدول مع حركات المقاومة، وإنما التهديد المادي الذي كانت تشكله هذه الحركات لضرب واستهداف البنية التحتية التي تم الإعلان عن بعض مشروعاتها لإنضاج هذه التصورات وإكسابها صفة الاستدامة، على غرار مشروع "الممر الاقتصادي الجديد" الذي أعلنه الرئيس الأمريكي "جو بايدن" وغيره من المشروعات الاقتصادية التي تُشكل البنية الأساسية لاستدامة معادلات "السلام الوظيفي". لذلك، يتردد الحديث في الداخل الإسرائيلي عن كون ما يحدث في أعقاب أحداث السابع من أكتوبر، وما نتج عنها من معادلات ضعف فُرضت على هذا المحور، سيساعد في دفع هذه المسارات.

- **تغيير معادلة الصراع مع إيران:** عكست جولات التصعيد بين إسرائيل وإيران في الفترة الماضية، على هامش الحرب الجارية ضد قطاع غزة والجنوب اللبناني، تغيير تل أبيب لمعادلة الردع وإدارة الصراع مع طهران، بحيث تتجاوز قواعد الاشتباك القديمة التي ترتكز على المواجهات غير المباشرة في إطار "حروب الظل"، إلى المواجهات المباشرة ونقل الحرب إلى الأراضي الإيرانية، وذلك من أجل رفع كلفة الإضرار بالمصالح الإسرائيلية التي كانت تعتمدها الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، والتي تقوم على "الدفاع الأمامي" عبر نشاط الوكلاء وتعزيز نفوذهم في المحيط الإسرائيلي. يأتي هذا كله تمهيدًا للتعامل مع التهديد الوشيك للاقتراب الإيراني من دخول نادي الكبار النووي، وكذلك فرض القبول الإيراني لمشروع النفوذ الإقليمي لإسرائيل في المنطقة، عبر معادلات وتوازنات القوى الجديدة التي رسمتها تل أبيب من خلال الحرب الراهنة.

- **تجاوز أطر الحل "غير المقبولة" لتسوية القضية الفلسطينية (حل الدولتين):** تعكس التحركات الإسرائيلية منذ اندلاع الحرب ضد قطاع غزة التوجه نحو تغيير الجغرافيا السياسية للقطاع، لتجاوز أطر الحل "غير

المقبولة" بالنسبة لها لتسوية القضية الفلسطينية على أساس "حل الدولتين"، حيث بدأت ذلك بالترويج والسعي الفعلي لتنفيذ مخطط "الترانسفير" للتهجير القسري لأهالي سكان قطاع غزة نحو دول الجوار، وهو ما أعاقته التحركات المصرية.

إلا أن التحركات الأخيرة التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية في القطاع، وخاصة مناطق الشمال، من خلال تضييق الحصار والعودة لعمليات القصف للمناطق في إطار المخطط المتداول تحت عنوان "خطة الجنرالات" أو مخطط "غيورا آيلاند"؛ تدفع لتهجير الأهالي نحو الجنوب لتمكين البقاء الفعلي للقوات الإسرائيلية بالمناطق العازلة بالشمال، كسلطة احتلال دون تحمل أية أعباء تجاه سكان القطاع، وفي الوقت ذاته يتم ترسيخ الانقسام الجغرافي ما بين أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثمّ إضعاف أية ممكنات لدفع مسار "حل الدولتين".

ويساعد في ذلك مجيء المرشح الجمهوري المفضل لدى تل أبيب دونالد ترامب بعد فوزه بانتخابات الرئاسة الأمريكية، حيث من المحتمل أن يُضفي الشرعية على هذا الوضع خلال ولايته القادمة، على غرار قراراته التي اتخذها خلال فترة ولايته الأولى من ناحية اعترافه بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان المحتلة. كما يأتي ذلك في ظل تصريحات لترامب خلال حملته الانتخابية في أغسطس الماضي، تتقاطع مع هذا الطرح، حيث أشار إلى أن مساحة إسرائيل تبدو صغيرة على الخارطة، وهو ما يستدعي التفكير في كيفية توسيعها، قائلًا: "عندما تنظر إلى الخريطة، خريطة الشرق الأوسط، فإنّ إسرائيل هي بقعة صغيرة جدًّا مقارنة بهذه الكتل الأرضية العملاقة". مضيفًا: "هل هناك أي طريقة للحصول على المزيد؟ إنها صغيرة جدًا للدفاع عن نفسها".

معوقات وتحديات

رغم ما تعكسه استراتيجية التحرك الإسرائيلي السابقة وما تضمنته من أهداف تتهيأ لها ممكنات التطبيق بموجب معطيات السياق الراهن؛ إلا أن ذلك لم يَلْغِ وجود بعض التحديات التي يمكن أن تعوق تحقيق كامل هذه الأهداف، **من أبرزها الآتي:**

- **جبهات الإسناد النشطة:** رغم حالة الضعف التي تعتري قدرات حركات المقاومة في الداخل الفلسطيني وكذلك بالجنوب اللبناني، فقد كشفت الحرب الجارية عن جبهات إسناد نشطة في العراق واليمن، والتي كان لها تأثيرها الواضح من خلال الضربات النوعية التي قامت بها ضد تل أبيب. فضلًا عن أن الحديث عن ضعف قدرات حركات المقاومة في كل من الجبهة الجنوبية والشمالية لإسرائيل، لا يعني أن بقاءها العضوي لم يعد موجودًا، بل لا تزال قائمة، ويعكس ذلك العديد من المؤشرات مع اختلاف المقارنات بين القدرات الراهنة لحركة حماس وحزب الله.

ومن ثمّ فإن هذه المعطيات التي لا تزال تعكس وجودًا نشطًا للمقاومة تتباين درجاته من جبهة لأخرى، ستشكل عائقًا لتُمرر تل أبيب كامل رؤيتها بشأن خرائط نفوذها في الجوار الإقليمي وترسيخها بشكل مستدام. غير أن ذلك لا يمنع من أن الوضع الراهن سيعزز قدرة إسرائيل على التحكم في اتجاهات التصعيد على الجبهات المختلفة، خاصة في ضوء المرحلة التالية للحرب، من خلال المعادلات التي سيتم الاتفاق عليها ضمن أية صفقات سترعاها الإدارة الأمريكية الجديدة في المنطقة. وسيساعد في أن تكون صيغ هذه الاتفاقات في صالح تل أبيب، عاملُ الضعف المُشار إليه سلفًا لحركات المقاومة، والذي سيتطلب عدة سنوات لإعادة ترميم آثاره. أضف لذلك، الطبيعة الهجينة لحركات المقاومة في كل من العراق واليمن ولبنان، نظرًا لاندماجها في مؤسسات الدولة، على نحو سيرفع كلفة الإضرار بمصالحها في إطار استراتيجيات الردع التي ستلوح بها الولايات المتحدة والقوى الغربية المعنية. ولن يكون الاعتماد هنا فقط على الردع بالقوة العسكرية، الذي ثبت عدم جدواه في تحييد هذه الجبهات بشكل كامل، وإنما من خلال مسار المصالح السياسية التي ستسعى هذه الحركات لتحقيقها في مرحلة ما بعد الحرب، من أجل ضمان الشرعية الدولية لتواجدها كطرف مقبول للتعامل معه، وكذلك موازنة حضورها مع الجهات الحكومية الرسمية في دولها، من خلال التفاهمات مع المجتمع الدولي ليكون الثمن في المقابل القبول بالحضور الإسرائيلي كفاعل إقليمي طبيعي.

- **اتساع دائرة الحاضنة الدولية لمسار "حل الدولتين":** يتعزز في الوقت الراهن مواقف الدعم والقبول لمسار "حل الدولتين" في الأوساط الدولية على نطاق جغرافي واسع، باعتباره الحل الأمثل لضمان الاستقرار المستدام

في المنطقة، وهو ما سيشكل عامل ضغط على الجانب الإسرائيلي الرافض لهذا المسار، والذي سيكون حريصًا على ترميم صورته الدولية التي تآكلت بشكل كبير طيلة الفترة الماضية، خاصة في المناطق الجغرافية التي سعى خلال العقود الماضية لكسب أصواتها لصالحه في المؤسسات الدولية. وقد يساعد في ذلك التوتر المحتمل بين الإدارة الأمريكية الجديدة وحلفائها في أوروبا، على نحو يمكن أن يوفر هامش حركة لتعزيز شرعية القبول بهذا المسار في الأوساط الأوروبية لموازنة موقف الدعم المحتمل من جانب الإدارة الأمريكية لتعزيز الموقف الإسرائيلي.

- **منهج الإدارة الأمريكية الجديدة (الصفقات وأولوية المصالح الوطنية):** تدفع بعض التقارير بتعزز التوجه المصلحي البراجماتي للإدارة الأمريكية الجديدة في ضوء تحالف المرشح الجمهوري الفائز بالانتخابات "دونالد ترامب" مع حركة "ماجا" (MAGA) أو "لنجعل أمريكا عظيمة مجددًا" (Make America Great Again)، التي تشكل تيارًا واسعًا داخل الحزب الجمهوري الذي تتعزز حظوظه بالسيطرة على مجلسي النواب والشيوخ، والتي ستجعل الأولوية للمصلحة الوطنية الأمريكية على ما دونها من اعتبارات أخرى، وهو منهج قد يتعارض أحيانًا مع المصلحة الإسرائيلية.

فعلى الرغم من كون موقف الإدارة الأمريكية الجديدة سيكون مُفضَّلًا للحكومة الإسرائيلية اليمينية الموجودة حاليًا، والتي تتشارك معهم بعض القيم؛ إلا أن ذلك قد لا يقترن بالتزام بدعم الرؤية اليمينية للحكومة الراهنة إذا ترتب عليها أعباء والتزامات أمريكية تتعارض مع الخطوط العريضة لبرنامج ترامب ومؤيديه داخل الحزب الجمهوري من أنصار حركة MAGA، وذلك بشكل مغاير لما كانت عليه ولاية ترامب السابقة، حيث استفاد اليمين الإسرائيلي آنذاك من تأثير الإنجيليين على ترامب، بسبب دعمهم العقائدي لإسرائيل والتحالف الذي روجوا له مع اليمين الإسرائيلي.

- **تصاعد التعاطف الشعبي في المنطقة:** عززت الحرب الإسرائيلية التي تقوم بها ضد قطاع غزة، والتي حصدت أرواح الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، هذا فضلًا عن إجراءات العقاب الجماعي التي تقوم بها ضد سكان القطاع، دائرة التعاطف الشعبي الواسع تجاه الفلسطينيين، وخاصة في الدول المؤهلة للتوقيع على اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل، وهو ما سيشكل تحديًا للشرعية المحلية للأنظمة السياسية هناك. في هذا الإطار، تُثار بعض الشكوك والقلق لدى تل أبيب بشأن احتمالية أن يأتي موقف الإدارة الجمهورية في هذا الصدد معاكسًا لرؤيتها وفقًا لاعتبارات المنهج البراجماتي المحتمل أن يتبعه ترامب بحيث يكون الضغط الأمريكي على إسرائيل في هذا الصدد ثمنًا للدخول في صفقة مع بعض الشركاء الإقليميين لدفع مسار اتفاقات التطبيع مع تل أبيب، وكذلك تعميق الشراكات مع واشنطن في مقابل تراجع شراكاتها مع الصين، في مقابل وضع مسار موثوق لمسألة "حل الدولتين"، وذلك لمراعاة اعتبارات الداخل في هذه الدول نتيجة المعطيات الجديدة التي فرضتها أحداث 7 أكتوبر بشأن تصاعد المعارضة المحلية المحتملة لرفض هذه الاتفاقات إذا لم تأتِ بمقابل يؤسس لقيام دولة فلسطينية.

ختامًا، يمكن القول إنه رغم ما تعكسه هذه المعطيات من معادلات جديدة تسعى إسرائيل من خلالها إلى إعادة تشكيل خرائط النفوذ بالمنطقة لصالحها؛ إلا أن ذلك يأتي في إطار سيناريو وتخطيط غير مكتمل النضج بعد، خاصة في ظل حالة عدم اليقين التي تسيطر على مشهد التفاعلات الإقليمية بالمنطقة، والتي تؤثر بدرجة أو بأخرى على قدرة تل أبيب على التحكم في متغيرات إنجاح رؤيتها دون تكلفة محددة بتقديم تنازلات، وهي المعادلة التي حرصت على نسجها طيلة الفترة التي سبقت أحداث السابع من أكتوبر، بحيث يكون السلام في مقابل السلام وليس الأرض، وهي معادلة تحرص إسرائيل في الوقت الحالي على العودة إليها مع تحييد أية آثار نتجت عن أحداث 7 أكتوبر، معوّلة في ذلك على مُعامل الضعف الذي أصبحت عليه حركات المقاومة، وكذلك المتغير الأمريكي بمجيء إدارة جمهورية برئاسة الرئيس المفضل لديها "دونالد ترامب"، وهي عوامل ترى أنها ستمكنها من نسج تشابك مصلحي مع بعض الفواعل الإقليمية التي ستساعدها على تحييد أية مواقف رفض لرؤيتها، غير أن ذلك لا يضمن بطبيعة الحال أن تكون هذه العوامل وحدها كافية لتمرير الرؤية الإسرائيلية.

اتجاهات إسرائيل لاستعادة الردع العسكري الإقليمي

شكّل هجوم حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر 2023 نقطة تحول أدت إلى اختراق مفصل مهم من مفاصل عقيدة الردع العسكري الإسرائيلية، ألا وهو القدرة على التنبؤ بالاتجاهات المحتملة للتهديد، والعمل بشكل استباقي على إجهاض أي إمكانية لتحققه على الأرض، وهو ما يتكرر للمرة الثانية تاريخيًا في شهر أكتوبر، الذي شهد قبل أكثر من خمسة عقود اختراقًا مماثلًا، لكن على نطاق أكبر بكثير، عبرت خلاله القوات المسلحة المصرية قناة السويس بشكل مباغت.

محمد منصور
باحث أول بوحدة المرصد المصري
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ومثّل عدم تمكن القيادة العسكرية الإسرائيلية من مواكبة الاستعدادات الفلسطينية لتنفيذ الهجوم المباغت على غلاف غزة، وكذا الاستجابة الضعيفة من جانب الجيش الإسرائيلي لهذا الهجوم، وغياب خطة دفاعية جاهزة لدى الجيش الإسرائيلي حيال أية عمليات محتملة من داخل القطاع؛ نقطة فاصلة لإظهار مدى المعضلات التي طرأت على المرتكزات الرئيسية في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، والتي بدا أنها لا تتواكب مع الدروس المستقاة من المواجهات العسكرية الكبرى السابقة، مثل حرب أكتوبر 1973، والهجوم على لبنان عامي 1982 و2006، والمواجهات المتتالية مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة.

استعادة الردع

عكفت تل أبيب منذ الأشهر الأولى التي تلت أكتوبر 2023، في مراجعة شاملة لتفاصيل ومجريات ما تم على الأرض، لتحقيق هدف استراتيجي أساسي هو استعادة زمام المبادرة على مستوى الردع الإقليمي، وتحصين الموقف العسكري للجيش الإسرائيلي في النطاقات الداخلية (قطاع غزة - الضفة الغربية). ولتحقيق هذه الغاية، عكف الجيش الإسرائيلي على معالجة نقطتي قصور أساسيتين، ترتبط الأولى بالقوة البشرية، في حين ترتبط الثانية بالقدرات التسليحية.

- **معضلة القوة البشرية:** منذ اللحظة الأولى التي بدأت فيها عملية السابع من أكتوبر 2023، وفي المراحل التالية لها، وجدت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نفسها أمام دلائل ميدانية واضحة على عدم صوابية قرارات تم اتخاذها على مدار العقد الماضي، بإغلاق بعض ألوية وفرق الاحتياط، كجزء من خطة كانت متبعة لتقليص المخصصات المالية، وإعادة التنظيم في وحدات الجيش؛ حيث أدت هذه السياسة إلى تقليص القوة البشرية المدربة المتوفرة. يضاف إلى ذلك، عوامل إضافية منها: انخفاض سنوي تصل نسبته إلى 1% في العدد الإجمالي للمقاتلين الذكور في التعداد العسكري الإسرائيلي، وعزوف متزايد عن الالتحاق بالخدمة العسكرية وصلت نسبته إلى 1 من كل 3 رجال مطلوبين للتجنيد، بجانب نسبة بلغت 15% من منتسبي الاحتياط فروا أثناء أدائهم الخدمة.

حاول الجيش الإسرائيلي في بداية العمليات العسكرية محاصرة آثار هذه المعضلة عبر إجراءات عاجلة، منها استدعاء ما بين 280 و300 ألف جندي من الاحتياط، وهذا أكبر استدعاء لجنود الاحتياط في تاريخ إسرائيل، وكذا رفع عدد جنود الاحتياط المسموح للجيش الإسرائيلي باستدعائهم في حالة الحاجة من 300 ألف إلى 350 ألف جندي، وتمديد فترات الخدمة الاحتياطية القتالية؛ لكن كانت هذه الإجراءات ضاغطة على العنصر البشري المتوفر، ما حدا بتل أبيب لاتخاذ إجراءات أخرى، منها: تشكيل ألوية قتالية جديدة، مثل لواء "هعاريم"، الذي يتبع القيادة الشمالية في الجيش الإسرائيلي. وكذلك لواء إقليمي آخر تم الإعلان عن تشكيله مؤخرًا في اتجاه الحدود مع الأردن. كما أن دروس السابع من أكتوبر، فيما يتعلق باختراق غلاف غزة، دفعت الجيش الإسرائيلي لتخصيص وحدة عسكرية جديدة ستعمل في المستوطنات المحاذية للقطاع، تحت اسم "لوتار عطيف".

يضاف إلى ذلك، تراجع الحكومة الإسرائيلية عن خطوة تم اتباعها على مدار عقود تتعلق بتجنيد اليهود المتشددين "الحريديم"، على عكس ما كان متبعًا خلال السنوات الماضية، حيث بات الجيش الإسرائيلي قانونيًا ملتزم بتجنيد الحريديم، وبالفعل بدأ الجيش في إرسال أوامر تجنيد لنحو ثلاثة آلاف عنصر من هذه الفئة، وشرع في تأسيس وحدات عسكرية جديدة لاستيعاب المجندين الجدد من الحريديم، منها: فرقة خفيفة من المتقاعدين والمتطوعين، تحت اسم "الفرقة 96"، بقوام يبلغ نحو 40 ألف مقاتل. ولواء آخر مخصص للحريديم تحت اسم لواء "حشمونائيم". وعلى الرغم من أن استجابة هذه الفئة من الشعب الإسرائيلي لأوامر التجنيد كانت محدودة؛ إلا أن هذه الخطوة مثّلت نقلة نوعية في التوجهات نحو سد الفجوات البشرية في تعداد الجيش الإسرائيلي.

- **أزمات تسليحية متعددة الاتجاهات:** على المستوى التسليحي، كان من أبرز السمات التي يمكن رصدها بالنسبة للجيش الإسرائيلي في مرحلة ما بعد "طوفان الأقصى"، بروز مخاوف إسرائيلية جدية من إمكانية تشكل "تيار دولي" يدفع نحو خضوع تل أبيب في المدى المنظور لحظر رسمي أو غير رسمي لتصدير الأسلحة إليها، خاصة

بعدما شرعت بالفعل عدة دول في اتخاذ إجراءات جزئية أو كلية حيال عمليات توريد الأسلحة إلى إسرائيل (مثل: إيطاليا، وبلجيكا، واليابان، وإسبانيا، وهولندا، وكندا). تشكل هذا التيار بالتزامن مع معاناة الجيش الإسرائيلي من نقص متفاوت الحدة في مخزوناته من الذخائر الجوية وذخائر المدفعية والدبابات، فضلًا عن "تأخر" بعض شحنات الذخائر القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا الموقف دفع تل أبيب لاتخاذ عدة إجراءات للحيلولة دون حدوث أي نقص "حاد" في مخزوناتها من الذخائر، منها اللجوء إلى تنويع مصادر تزويدها بالذخائر من الخارج، والتي تم تدشينها عمليًا عبر توجهات تقضي بالعمل على زيادة الهوامش المتاحة أمام استيراد ذخائر وأسلحة من الدول الحليفة لإسرائيل كافة، من خلال توسيع خطوط إنتاج الذخيرة بشكل مشترك مع هذه الدول، وقد برزت في هذا الصدد العلاقات العسكرية بين إسرائيل ودول آسيوية مثل الهند، حيث زودت نيودلهي الجيش الإسرائيلي بقذائف مدفعية وأسلحة خفيفة وطائرات مسيرة منذ بداية الحرب الإسرائيلية على غزة، يتم إنتاج بعضها بشكل مشترك بين الجانبين في مصانع هندية.

وعلى المستوى الميداني، برز أمام الجيش الإسرائيلي حجم التهديدات الجدية التي باتت تشكلها الطائرات المسيرة، خاصة تلك القادمة من لبنان، وهو ما ألقى الضوء على قصور الاستراتيجية الإسرائيلية المتعلقة بالدفاع الجوي، التي ركزت على تأسيس منظومة دفاع جوي متكاملة متعددة الطبقات، تضع في اعتبارها أن التهديد الأساسي يكمن في الصواريخ بمختلف مدياتها، من الصواريخ قصيرة المدى إلى الصواريخ الباليستية، لكن أثبتت التجربة الميدانية أن تهديد المسيرات أصبح هو الأهم في المواجهة الجارية حاليًا في جنوب لبنان.

من هذا المنطلق، بدأ الجيش الإسرائيلي في اتخاذ إجراءات إضافية للتعامل مع التهديد الذي تشكله المسيرات القادمة من لبنان والعراق واليمن، منها إعادة إدخال أنظمة الدفاع الجوي ذاتية الحركة "ماخبت" التي تم إخراجها من الخدمة في عام 2006 إلى الخدمة العملياتية في الدفاع الجوي الإسرائيلي مرة أخرى، كمحاولة لإيجاد وسيلة أقل تكلفة للتعامل مع هجمات الطائرات بدون طيار، وهو ما يسمح بعدم استنزاف صواريخ منظومة القبة الحديدية باهظة التكلفة. في الإطار نفسه، أبرمت وزارة الدفاع الإسرائيلية مؤخرًا صفقة ضخمة مع شركتي "رافائيل" و"إلبيت سيستمز" لتوسيع نطاق إنتاج منظومة "الشعاع الحديدي" الليزرية المضادة للأهداف الجوية، بهدف توفير طبقة دفاعية إضافية تحميها من التهديدات المتزايدة، علمًا بأن هذه المنظومة تم استخدامها للمرة الأولى ضد أحد الصواريخ المطلقة من قطاع غزة في نوفمبر 2023.

مآلات استراتيجية

على المستوى الاستراتيجي، يمكن القول إن عدة مرتكزات أساسية في الذهنية الدفاعية الإسرائيلية قد أصيبت بأضرار نوعية نتيجة تداعيات هجوم السابع من أكتوبر، وما تلاها من معارك على الجبهات المختلفة، منها مبدأ "الحرب الاستباقية" الذي كانت تل أبيب من خلاله تنقل المواجهة الميدانية إلى أراضي الطرف المعادي، وهو المبدأ الذي بات طي النسيان بعد أن وجدت القوات الإسرائيلية نفسها تقاتل في مستوطنات غلاف غزة، وتتعرض للقصف المسير والصاروخي من لبنان واليمن وسوريا وإيران، بجانب تصاعد العمليات الفلسطينية في الضفة الغربية، وتطورها على المستوى النوعي، وهو ما ألحق -في المجمل- معضلات جدية تتعلق بقدرات الردع الإسرائيلية، وتفرض على الجيش الإسرائيلي حالة "مرهقة" من الاستنفار العسكري والمالي والسياسي الدائم.

رغم هذا الواقع فإنه يُلاحظ بشكل عام تمكن الجيش الإسرائيلي من "المناورة بالقوات" في قطاع غزة، ولاحقًا في جنوب لبنان، مما سمح له بتجنب استدعاء الاحتياط واستنزاف وحداته المقاتلة، وهو ما مكنه من خوض عمليات عسكرية ممتدة المدى الزمني، على أكثر من جبهة، بشكل وفر له خبرة ميدانية ثمينة يمكن اعتبارها بمثابة "لمحة عملية" على الشكل الذي ستكون عليه

أي مواجهة عسكرية مفتوحة قد يخوضها على عدة جبهات في المستقبل. هنا يجب الإشارة إلى أن عامل "الخسائر البشرية" بدا هامشيًا في تحديد التوجهات العسكرية الإسرائيلية، على عكس مواجهات سابقة سواء عام 1973 أو عام 2006. من هذا المنطلق يمكن ملاحظة اتجاهات تكتيكية بدأت تتخذها إسرائيل لمعادلة التهديدات الإقليمية التي تواجهها حاليًا:

- **التوسع في العمليات الاستخباراتية الخاصة في المحيط الإقليمي لإسرائيل،** خاصة في سوريا ولبنان، وهي عمليات تتضمن مجهودًا جويًا وبريًا، وعمليات إنزال برمائي، وباتت تشمل ضربات جوية في اتجاهات بعيدة، مثل اليمن وإيران. وبشكل عام، كانت العمليات الاستخباراتية الخاصة جارية خلال السنوات الماضية، لكنها باتت "أكثر نوعية وعلنية" خلال المرحلة التي تلت السابع من أكتوبر، وأصبحت أداة أساسية من أدوات "استعادة الردع".

- **العودة بشكل أكبر إلى تطبيق العقيدة الهجومية الإسرائيلية بحذافيرها على المستوى الإقليمي،** بعد سنوات من اقتصار تطبيق هذه العقيدة من جانب تل أبيب على الأراضي السورية.

- **تطبيق مغاير وأكثر "نوعية" للتعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح هذا التعاون "أكثر تكاملًا"،** سواء عبر الدعم المباشر بالذخائر، أو نشر وسائط الدفاع الجوي في مناطق إسرائيلية معينة، أو المشاركة بشكل فعال في عمليات التصدي للصواريخ أو المسيرات القادمة من إيران واليمن، أو حتى نشر مزيد من الوسائط الجوية النوعية (مثل القاذفات الاستراتيجية) في منطقة الشرق الأوسط لدعم الموقف الإسرائيلي استراتيجيًا.

- **زيادة الاهتمام الإسرائيلي بالجبهات "الخاملة" في نطاقها الداخلي والإقليمي،** خاصة الضفة الغربية والحدود الأردنية، والتي باتت توليها إسرائيل أهمية خاصة، لم تكن موجودة بالقدر نفسه خلال سنوات مضت.

- **التوسع في الاستراتيجية الخاصة بإيجاد مواقع ارتكاز عسكرية لإسرائيل في مناطق أخرى بالشرق الأوسط،** حيث تسعى إسرائيل في الوقت الحالي لإيجاد موقع تمركز لها على البحر الأحمر يُضاف إلى تمركزات تمتلكها تل أبيب في البحر المتوسط، "قبرص" ومناطق أخرى، بما يخدمها على المستوى الاستراتيجي.

- **لم يتطور الاشتباك القائم حاليًا بين طهران وتل أبيب إلى مواجهة عسكرية كبيرة،** حيث اعتمدت تل أبيب حتى الآن في ردودها على طهران على استخدام وسائط باليستية مطلقة من الجو، دون اللجوء إلى استخدام وسائط نوعية، وهو الاعتماد الذي -رغم نوعية الوسائط المحدودة - جعل الضربات الإسرائيلية في المجمل أكبر من حيث عدد المواقع المستهدفة والأضرار التي لحقت بها من الضربات الإيرانية. مع ذلك، يمكن القول إن خروج المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من دائرة المواجهة الحالية، دون أن تتمكن إيران من إلحاق ضربة نوعية بالأراضي الإسرائيلية، سيفرض على منطقة الشرق الأوسط معادلة ردع جديدة بشكل شبه كامل.

هذه المعادلة ستكون فيها "الضربات منضبطة القوة" أداة أساسية، وتفرض هذه المعادلة على دول المنطقة الدخول في خضم سباق حول امتلاك قدرات "مسيرة" نوعية، وفي الوقت نفسه العمل على امتلاك قدرات صاروخية فرط صوتية، مع تطوير منظومات الدفاع الجوي التي تمتلكها لمواكبة هذا الوضع. الأهم هنا أن مسألة "السلاح النووي التكتيكي" قد تبرز بشكل مماثل لبروزها مع اندلاع المعارك في أوكرانيا، وهنا قد يكون هذا الطريق الملاذ الأساسي لبعض دول الشرق الأوسط، وعلى رأسها إيران، بالنظر إلى امتلاك تل أبيب قدرات نووية عسكرية متعددة الاتجاهات.

التداعيات الإقليمية للتحالف الأمريكي - الإسرائيلي

أثار التحالف الوثيق بين السياستين الأمريكية والإسرائيلية تجاه الشرق الأوسط خلال حربي غزة ولبنان تساؤلات حول مدى تأثيراته على إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط، التي تحظى بأهمية كبيرة لدى مصالح واشنطن على صعيد تأمين مصادر الطاقة، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز الاستقرار الإقليمي، والحفاظ على نفوذها ومكانتها الدولية في مواجهة المنافسات الصينية والروسية، فضلًا عن التزام الإدارة الأمريكية بالدعم الثابت لإسرائيل. وأسفر ذلك التحالف عن جر المنطقة إلى شفا حرب إقليمية شديدة الخطورة ستكون لها عواقب مدمرة على الاستقرار الإقليمي، وقد تخلف تداعيات طويلة المدى.

هبة شكري
باحثة بوحدة الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

سياقات التحالف

- **استعادة المنطقة كأولوية للسياسة الأمريكية:** في أعقاب حرب غزة في أكتوبر 2023، ارتكزت أولويات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط على تأمين وقف إطلاق النار، والإفراج عن الرهائن بين إسرائيل وحماس ومنع نشوب حرب إقليمية أوسع نطاقًا. ولم تنجح إدارة بايدن في تحقيق أيٍّ من تلك الأهداف، بما في ذلك ممارسة ضغط حقيقي على حكومة نتنياهو لإجبارها على وقف الحرب في غزة أو منع اتساع نطاقها. بل إن الدعم الأمريكي لإسرائيل في حربي غزة ولبنان أسهم عن تصاعد الفوضى في المنطقة، إذ أسفرت الهجمات العسكرية الإسرائيلية عن تداعيات مدمرة على ملايين الفلسطينيين واللبنانيين، وذلك بالتزامن مع استمرار حالة التصعيد بين إسرائيل وإيران، بما دفع المنطقة إلى صراع إقليمي مفتوح تستشعر فيه تل أبيب الفرصة لإعادة تشكيل توازنات القوى في الشرق الأوسط، بما يُحقق مصالحها ويُعزز من نفوذها.

وبينما تسعى واشنطن للحد من الأنشطة الإيرانية الإقليمية، يتزايد اعتماد طهران على وكلائها (حماس في غزة، حزب الله في جنوب لبنان، الحوثيون في اليمن والبحر الأحمر، والفصائل الشيعية العراقية) لمواصلة الضغوط على كل من إسرائيل والولايات المتحدة. إلا أن التطورات التي شهدتها المنطقة والتي جعلتها تقترب من الحرب الإقليمية الواسعة أسهمت في تزايد الإدراك الأمريكي بأن استمرار حرب غزة، وتوسعها إلى لبنان، يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة التي عادت لتكتسب أهمية متزايدة على أجندة واشنطن بعد فترة من التراجع لصالح الاهتمام الأمريكي بمنطقة الإندو-باسيفيك.

بل إن الدعم الأمريكي لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها أثار انقسامًا في الداخل الأمريكي، على نحو برز في المظاهرات الطلابية في الجامعات الأمريكية الداعية لوقف الحرب، فضلًا عن تعرض مصداقية سياسة واشنطن في المنطقة للخطر، لا سيما أنها وفرت الدعم العسكري والاقتصادي والغطاء الدولي للأهداف الإسرائيلية في حرب غزة، كما أفشلت صدور أي قرار لمجلس الأمن يدين إسرائيل أو يلزمها بوقف إطلاق النار بشكل دائم.

وثمة عوامل أساسية تفسر الدعم الأمريكي لإسرائيل في حرب غزة، منها: رغبة واشنطن في مواصلة التفرّد والهيمنة على النفوذ في المنطقة، مع تحجيم إيران وعدم السماح لأي قوة عظمى خارجية بمزاحمة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، فضلًا عن تأمين إسرائيل وحمايتها وضمان تفوقها النوعي العسكري في مواجهة الدول العربية، وتشجيع مسار التطبيع بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية.

دفعت تلك العوامل إلى تعزيز التواجد العسكري الأمريكي داخل المنطقة لمنع توسع الصراع الإقليمي، ففي أعقاب حرب غزة الأخيرة، تم توجيه حاملات الطائرات الأمريكية خاصة "جيرالد فورد" و"أيزنهاور" إلى شرق البحر المتوسط، كما تم وضع نحو ألفي فرد ومجموعة من الوحدات في حالة تأهب قصوى للاستجابة بسرعة للبيئة الأمنية المتطورة في الشرق الأوسط. ومنذ تزايد حدة الاشتباكات بين حزب الله وإسرائيل، أبحرت حاملة الطائرات "هاري إس ترومان" بالإضافة إلى مدمرتين تابعتين للبحرية الأمريكية وطراد من نورفولك بولاية فرجينيا إلى الشرق الأوسط.

- **مشروع "الشرق الأوسط الجديد":** تزايد الحديث حول مشروع "الشرق الأوسط الجديد" في أعقاب حرب غزة الأخيرة، وهي خطة استراتيجية تهدف إلى إعادة تشكيل الخارطة الجيوسياسية للمنطقة بما يخدم مصالح إسرائيل والولايات المتحدة. وتستهدف الخطة تغلغل إسرائيل في المنطقة وتوسيع نفوذها، عبر تطبيع العلاقات مع دول عربية، وتحويل إسرائيل إلى لاعب أساسي في صنع القرار الإقليمي، وفي الوقت نفسه إضعاف محور "المقاومة" الذي تقوده إيران ووكلاؤها في المنطقة.

وتكرر مشهد ظهور مسئولين إسرائيليين حاملين خرائط لإسرائيل في محافل دولية تخلو من أي إشارة لدولة أو أراضٍ فلسطينية. فخلال كلمته الأخيرة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ظهر بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي حاملًا خريطتين، شملت الأولى مناطق تكتسي باللون الأخضر للدول التي تربطها اتفاقات سلام مع إسرائيل أو تخوض مفاوضات لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وضمت مصر والسودان والإمارات والسعودية والبحرين والأردن، ووصفها بأنها تمثل "النعيم". أما الخريطة الثانية، فشملت مناطق صبغت باللون الأسود، وسماها نتنياهو "الملعونة"، وضمت إيران وحلفاءها وكذلك سوريا والعراق واليمن ولبنان. وشدد نتنياهو على أن توقيع اتفاق سلام مع السعودية سيغير خريطة المنطقة، وسيخلق شرقًا أوسط جديدًا، مضيفًا أنه يمكن تحقيق ذلك بقيادة واشنطن.

على الجانب الآخر، ترتكز استراتيجية واشنطن تجاه الشرق الأوسط الجديد على الحد من التوترات الإقليمية وإنشاء منطقة أكثر استقرارًا، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إقامة دولة فلسطينية، كما ترى الإدارة الأمريكية أن إرساء العلاقات بين السعودية وإسرائيل قد يؤدي إلى إعادة تنظيم القوى الإقليمية، وضبط النفوذ الإيراني عند حده الأدنى، وتعزيز السلام والتعاون الاقتصادي. إلا أن افتقار الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة إبان حربي غزة ولبنان إلى إجراءات تراعي تغير ديناميكيات المنطقة، ومواصلة الدعم غير المشروط لإسرائيل في سياساتها المتهورة، قد أسهم في تحول الأطراف الفاعلة في الإقليم إلى تبني العنف بدلًا من المسار الدبلوماسي.

- **اتساع رقعة الصراع داخل المنطقة:** بعد خوض إسرائيل حربًا غير مسبوقة في قطاع غزة، ارتفعت حدة التصعيد مع إيران ووكلائها، حيث اتسعت دائرة الصراع من قطاع غزة إلى لبنان إلى ساحات إقليمية متعددة، منها اليمن والعراق وسوريا إلى جانب البحر الأحمر. كما تبادلت إسرائيل وإيران الضربات العسكرية المباشرة وإن بدت محدودة ومحسوبة في ظل عدم رغبتهما في الذهاب إلى حرب واسعة، لكن كلما طال أمد حربي غزة ولبنان تصاعدت المخاوف من نشوب حرب إقليمية شاملة.

في الوقت نفسه، لا تزال المنطقة تعاني من تهديدات تنظيم "داعش" في سوريا، الذي شهد عودة قوية حيث ضاعف هجماته في العراق وسوريا منذ بداية العام 2024، بالإضافة إلى ذلك شكلت المليشيات في العراق وسوريا تهديدًا لإسرائيل والقوات الأمريكية في المنطقة، كما استمر الحوثيون في اليمن خلال الأشهر الماضية في تشكيل تهديد للشحن الدولي في البحر الأحمر ونفذوا ضربات محدودة ضد إسرائيل.

وفي الواقع، فإن المنطقة تشهد اتساعًا لرقعة الصراع على جبهات متعددة، برغبة إسرائيلية مدعومة أمريكيًا، حيث تنفذ إسرائيل عمليات جوية وبرية في جنوب لبنان وقطاع غزة، وعمليات عسكرية في الضفة الغربية، كما دخلت في مواجهات مع إيران، بينما لا تزال إسرائيل في موقف دفاعي بشأن الضربات الصادرة عن الحوثيين في اليمن.

تداعيات إقليمية

- **مسار التطبيع بين إسرائيل ودول المنطقة:** على مدار السنوات الأخيرة، قادت واشنطن مشروع التطبيع في المنطقة، من خلال تقديم إغراءات اقتصادية وعسكرية، كما روجت لفكرة أن إسرائيل لا تمثل تهديدًا إقليميًا للعرب، بل على العكس تعد شريكًا استراتيجيًا في مواجهة إيران. وأدى ذلك إلى إنهاء بعض دول المنطقة مقاطعة إسرائيل عبر إبرام الاتفاق الإبراهيمي، فيما تسعى إسرائيل في الوقت الراهن بدعم أمريكي للتطبيع مع السعودية، لكنّ حربي غزة ولبنان عرقلت هذا الاتجاه. حيث أعلنت السعودية رسميًا أنها لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل قبل قيام دولة فلسطينية.

في هذا الإطار، فرض استمرار حرب غزة ضغوطًا متعددة على الدول العربية التي قامت في الأعوام الأخيرة بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، حيث بات واضحًا أن هناك ارتباطًا مباشرًا بين استمرار تلك الحرب وتوقف مسار التطبيع في المنطقة. وفي ظل التزام الإدارة الأمريكية باستكمال مسار التطبيع، تراهن الحكومة اليمينية الإسرائيلية على نجاح دونالد ترامب بعد

فوزه بالانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة في ممارسة ضغوط على الدول العربية أو مساومتها في بعض الملفات المرتبطة بمصالحها الوطنية للمضي في اتجاه التطبيع مع إسرائيل.

- **إعادة تشكيل الأمن الإقليمي:** أعادت حرب غزة الأخيرة تشكيل المشهد الأمني في الشرق الأوسط، حيث تسعى إسرائيل لاستعادة الردع العسكري، أما الولايات المتحدة فتعمل على ترسيخ سياستها الأمنية في المنطقة، سواء على المستوى الجيوسياسي (الذي يشمل الصراع الأمريكي-الإيراني، والتوازنات الإقليمية بين اللاعبين المختلفين مثل إيران وإسرائيل)، أو مستوى الفواعل دون الدول (الحركات والفصائل المسلحة). ويؤدي التداخل بين المستويين إلى المزيد من العنف في المنطقة بسبب المصالح والأيديولوجيات المتضاربة بين الأطراف المعنية، خاصة أن هجمات الحوثيين على السفن التجارية لا تزال تشكل خطرًا للملاحة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن.

وبرغم الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية للشرق الأوسط في الحسابات الأمريكية، فإنّ مركب الأمن الإقليمي بالمنطقة لا يزال يمثل تحديًا لسياسة واشنطن بسبب استمرار وتنامي الصراعات التي تؤثر سلبيًا على مصالحها وتهدد بانحسار علاقاتها الاستراتيجية بالمنطقة لصالح منافسيها الدوليين، خاصة الصين وروسيا اللتين تعملان على تثبيت أقدامهما في المنطقة.

ختامًا، إن تجاهل الإدارات الأمريكية المتتالية للقضية الفلسطينية والدعم غير المشروط لإسرائيل وانتهاكاتها شكل سببًا جوهريًا لتفجر الأوضاع في الشرق الأوسط ووضعها على حافة الانزلاق إلى حرب إقليمية. ومن المتوقع أن يشهد الشرق الأوسط خلال المرحلة المقبلة تحولات جذرية ومتغيرات عدة تستدعي ضرورة الإدراك الأمريكي والإسرائيلي لمدى خطورة انفجار الأوضاع في المنطقة، واستحالة اندماج إسرائيل مع دول المنطقة في ظل إصرارها على توسيع دائرة العنف واستمرار إبادة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وهو ما سيُلقي بتداعيات شديدة الخطورة سواء على المصالح الأمريكية في المنطقة أو إسرائيل.

إيـــــران

- إلى أين تتجه الاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط؟
- تأثيرات حربي غزة ولبنان على وكلاء إيران في المنطقة
- حدود فاعلية القدرات النووية والصاروخية الإيرانية

إلى أين تتجه الاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط؟

تواجه إيران في اللحظة التاريخية الراهنة جملة إشكاليات استراتيجية ذات صلة مباشرة بأمنها القومي، تستدعي مزيجًا من التكيف والتحديث للعناصر التي حكمت الرؤية الإيرانية لدورها الإقليمي وعلاقاتها التحالفية في منطقة الشرق الأوسط. وإجمالًا يمكن القول إن هناك من الأحداث الأخيرة ما يدفعها إلى إعادة النظر في أدواتها الذاتية، وعلاقاتها التحالفية التي اعتمدت عليها طوال العقود الأربعة الماضية.

د. حسن أبو طالب
عضو الهيئة الإستشارية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

عناصر الاستراتيجية

لقد حرصت استراتيجية إيران قبل التطورات المصاحبة لطوفان الأقصى في السابع من أكتوبر 2023، على تجنب المواجهة المباشرة مع إسرائيل، وتضمنت عدة عناصر أساسية يمكن تلخيصها كما يلي:

- **الالتزام بـ"عقيدة الدفاع المتقدم"، ومحاصرة الأسباب والعوامل التي قد تورط إيران في حرب نظامية كبرى،** ودفع أية مواجهات محتملة بعيدًا عن إيران نفسها.

- **تعزيز النفوذ الإقليمي،** وممارسة دور قيادي أو مؤثر بقوة في كل ما يتعلق بتفاعلات إقليم الخليج.

- **تطبيق أسلوب المواجهة عن بُعد،** والاعتماد على الأنشطة غير المباشرة، وهو ما يعرف بالمستوى "الرمادي" المشمول بالغموض والخداع، تجاه مصادر التهديد، ولا سيما دولة الاحتلال الإسرائيلي، والولايات المتحدة الداعم الأكبر لها، وتجنب الدخول في حرب نظامية، ومن ثم ترتيب الأنشطة المضادة عبر التشتت الزمني والانتشار الجغرافي، وبما يُعقد ردود أفعال الخصوم.

- **تشكيل منظومة قوة ردع تستند إلى هيكل غير تقليدي،** ولا سيما أنظمة الصواريخ بعيدة المدى والصواريخ الباليستية، والطائرات بدون طيار ذات المهام المتعددة، وتطوير برنامج نووي سلمي لكنه يسمح في ظروف معينة بالتحول إلى صنع قدرات نووية عسكرية، مع اتخاذ الاحتياطات الكبرى لحماية الأصول العسكرية الرئيسية والمواقع النووية.

- **الاعتماد على وكلاء وحلفاء محليين من غير الدول مع تقديم خبرات عسكرية وقدرات تسليحية حديثة في مجال الصواريخ والطائرات المسيرة عند بُعد وأنظمة الصواريخ والقذائف المضادة للدبابات،** وأنظمة الدفاع الجوي، تتيح لهم تنفيذ مهام عسكرية تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية الإيرانية عند الضرورة، ولا سيما ما يتعلق بمواجهة إسرائيل، والحد من تحركاتها البحرية في البحر الأحمر، وأيضًا توجيه بعض الضربات للوجود العسكري والبحري للولايات المتحدة في الإقليم، وفق شروط معينة، مع ترك مساحة حرية حركة لهؤلاء الوكلاء في تنفيذ المهام المستهدفة، ولكن دون الوصول إلى نقطة الاستقلالية الكاملة في التصرف.

- **تطوير علاقات استراتيجية خاصة مع كل من روسيا والصين،** تدعم عمليات الالتفاف على العقوبات الأمريكية والأممية معًا، وتساعد المنظومة العسكرية على تطوير قدراتها في صنع وتحديث الصواريخ المجنحة والباليستية من خلال نقل التقنيات الحديثة لدى هاتين القوتين الكبيرتين، والاستفادة من عمليات الهندسة العكسية، والحصول على منظومات الدفاع الجوي والصاروخي الحديثة.

- **دمج القدرات السيبرانية والذكاء الصناعي في صلب استراتيجية الأمن القومي الإيراني،** وفق الإمكانيات المتاحة، وتطوير قدرات إلكترونية هجومية (بمساعدة الذكاء الاصطناعي) تسمح باتخاذ تحركات استباقية مناسبة ضد التهديدات التي يتم اكتشافها لا سيما من الجانب الإسرائيلي، مع تحقيق مستوى تقني يسمح باختراق أنظمة مصادر التهديد. مع الأخذ في الاعتبار أن هذا المجال يواجه مشكلات كبرى، من حيث التمويل والمستوى العلمي السائد في مراكز البحوث والجامعات، والعقوبات الاقتصادية التي تحول دون الوصول إلى الأدوات والوسائل والبرامج ذات الصلة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي المتجددة. وتبذل المؤسسات الإيرانية ذات الصلة جهودًا كبيرة

لتحقيق المستهدف من تلك القدرات السيبرانية بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، ولا سيما الصين وروسيا.

تواجه هذه الاستراتيجية عدة تحديات كبرى، خصوصًا ما يتعلق بالاستمرار في المستوى "الرمادي" لمواجهة التهديدات الإسرائيلية، والتي أخذت منحنى متصاعدًا بعد "طوفان الأقصى" في قطاع غزة، وإصرار الاحتلال الإسرائيلي على القضاء التام على قدرات حركة حماس العسكرية، وتدمير القدرات العسكرية لحزب الله اللبناني، باعتبارها تهديدًا جديًا لشمال إسرائيل لا يجب السماح بوجوده بأي شكل كان. وكلا الأمرين يُمثلان تحديًا كبيرًا للاستراتيجية الإيرانية المتعلقة بنفوذها الإقليمي وما يقوم به الوكلاء والحلفاء لتعزيز هذا النفوذ. وفي كل الأحوال تبدو إيران حريصة على عدم هزيمة هؤلاء الحلفاء وإقصائهم تمامًا من خريطة القوى في الإقليم.

دلالات "الرد المضاد"

تدرك النخبة الإيرانية بشقيها المتشددين والمعتدلين ذوي النزعة الإصلاحية أن نشوء حالة اضطراب داخلي في ظل عمليات عسكرية متصاعدة وبلا سقف زمني، سواء التي تشارك فيها إيران أو تقتصر على المواجهات بين وكلائها وبين قوات الاحتلال الإسرائيلي، قد تدفع قوى معارضة في الداخل أو الخارج للتحرك من أجل تغيير النظام كما يتم الترويج له من جهات أمريكية وإسرائيلية، ما يفسح المجال أكثر أمام مزيدٍ من التراجع الداخلي، وتدهور الاقتصاد الإيراني، وبطء الانفتاح على الدول المجاورة. وفي الأول والأخير يتطلب تحركات محسوبة لمنع هذا السيناريو الخطير.

وما بين هذين الحدين؛ عدم التورط في حرب نظامية كبرى، والتحسب للاضطرابات الداخلية، يظل الرد الإيراني على الهجوم الإسرائيلي فجر السبت 26 أكتوبر 2024، سواء القيام بعمل عسكري مضاد أو احتواء آثار الهجوم الإسرائيلي والتقليل من شأنه، يظل مفتاحًا أساسيًا للسياسة التي سوف تفرض نفسها على التحرك الإيراني في المدى الزمني المباشر، والتي بدورها ستؤسس لاستراتيجية جديدة للأمن القومي، ولو جزئيًا قد تعتمدها طهران في المدى المتوسط.

جدير بالذكر أن إقدام إيران على توجيه ضربات صاروخية لإسرائيل في الرابع عشر من إبريل، ثم الأول من أكتوبر 2024، ردًا على الهجوم على القنصلية الإيرانية في دمشق واغتيال إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في طهران، وزعيم حزب الله اللبناني السيد حسن نصر الله وعدد من القيادات العسكرية والتابعة للحرس الثوري الإيراني وقيادات كثيرة من الصف الأول لحزب الله اللبناني؛ تمثل، أي الضربات الإيرانية الصاروخية، في حد ذاتها تغييرًا مهمًا على الأقل في أحد عناصر الاستراتيجية الإيرانية. فبدلًا من الاعتماد على رد فعل بعض أو كل حلفاء إيران ووكلائها في الإقليم، قررت طهران الرد المباشر والهجوم على إسرائيل مع التركيز على قواعد عسكرية مهمة، كقاعدة نيفاتيم، التي وُصفت بأنها القاعدة التي انطلقت منها الطائرات الإسرائيلية الأمريكية الصنع لمهاجمة إيران.

ويُعد لجوء إيران للرد المباشر دلالة أنهت ما عرف بـ"المستوى الرمادي" في الاستراتيجية الإيرانية لمواجهة تهديدات إسرائيل والولايات المتحدة، وهو المستوى الذي يُعرف بكونه أسلوبًا يحقق لإيران بعض أهدافها، خصوصًا اكتساب مواقع للنفوذ الإقليمي، من خلال التستر وراء ما يقوم به الوكلاء ضد مصادر التهديد، مع إمكانية التهرب من تحمل المسئولية المباشرة.

ومن اليسير القول إن الهجمات الإسرائيلية التي طالت طهران و"حزب الله" اللبناني، أبرز حلفائها الإقليميين، تضمنت نوعًا من الإهانة الرمزية والمعنوية لإيران كقوة إقليمية تعمل على

تحريك العديد من الأحداث الكبرى في الإقليم، دون تحمل مخاطر مباشرة، ولا سيما ما يتعلق بما عُرف بوحدة الساحات، الذي دشنه "حزب الله" اللبناني بدعم مباشر من إيران، في اليوم التالي لطوفان الأقصى، الذي بدأته حركة حماس في السابع من أكتوبر 2023 ضد الاحتلال الإسرائيلي. ويذكر أن وحدة الساحات كعملية مشاركة عسكرية وفقًا للمتاح من قدرات مصدرها إيران، استهدفت مساندة حركة حماس في مواجهتها لجيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، مع تحميل إسرائيل أعباء عسكرية واقتصادية ومجتمعية في الآن نفسه.

واقع الحال لم يكن هناك مهربٌ أمام النخبة الإيرانية، ولا سيما الحرس الثوري، من الرد على الإهانة الرمزية التي شكلتها الهجمات الإسرائيلية على مصالح ورموز إيرانية رئيسية وذات مغزى. ومن ثم كان قرار توجيه هجوم صاروخي مضاد ضد مراكز إسرائيلية رئيسية، ولكنه محسوب، بحيث لا يستهدف أهدافًا مدنية، ويقتصر فقط على مواقع عسكرية واستخباراتية إسرائيلية، وهو ما تجسد في هجوم الأول من أكتوبر ضد عدد من القواعد العسكرية الإسرائيلية، وإصابة بعضها بأضرار مختلفة، وذلك جنبًا إلى جنب مع مواصلة حزب الله توجيه ضربات صاروخية إلى مواقع عسكرية في الداخل الإسرائيلي.

الخروج من "المنطقة الرمادية"

خروج إيران من المنطقة الرمادية في مواجهة إسرائيل يغير الكثير من قواعد المواجهة بين الطرفين، ومن ورائهما حلفاء وداعمو إسرائيل وحماة وجودها، وفي المقابل وكلاء إيران المحليون. وعلى ضوء حجم هذا التغير سيتحدد الدور الإقليمي لإيران في المرحلة المقبلة من جهة، وسيتحدد أيضًا حجم التغير في الاستراتيجية الإيرانية للأمن القومي من جهة أخرى. وفي هذا السياق، يُعد ترقب رد الفعل الإيراني على هجوم إسرائيل صباح السبت 26 أكتوبر 2024 مؤشرًا رئيسيًا في تحديد حجم الجديد في الاستراتيجية الإيرانية تجاه إسرائيل والمنطقة معًا.

مع الأخذ في الاعتبار أن التوجه العام يركز على تجنب الانزلاق إلى حرب غير محسوبة، وتبدو المواقف الأولية الإيرانية تميل إلى احتواء آثار هجوم إسرائيل صباح السادس والعشرين من أكتوبر، واعتباره نهاية جولة عسكرية، ومن ثم الحفاظ على مكونات القوة الإيرانية النووية والنفطية، التي لم يتعرض لها الهجوم الإسرائيلي.

كان الهجوم الإسرائيلي معلنًا كموقف مبدئي من قبل حكومة الحرب الإسرائيلية منذ الثاني من أكتوبر 2024، ولكنه تعرض لجدل كبير مع الولايات المتحدة، التي وضعت قيودًا على حجم وأهداف الهجوم، حيث رفضت تمامًا الهجوم على المنشآت النووية والمصافي النفطية الإيرانية، مقابل تقديم حوافز عسكرية مختلفة، وتعزيز قدرات إسرائيل في الدفاع الصاروخي، من خلال نشر بطاريتين من نظام الدفاع الصاروخي للصواريخ الباليستية في إسرائيل "ثاد"، وأن يقوم بتشغيلهما جنود أمريكيون، فضلًا عن نشر عددٍ من الطائرات الأمريكية المقاتلة من طرازات إف 16 وإف 35 و"بي 2"، في قواعد داخل الإقليم كجزء من خطة كبرى لمواجهة أي رد صاروخي إيراني كبير قد تلجأ إليه طهران، في حال تجاوز الهجوم الإسرائيلي ما تعتبره طهران خطوطًا حمراء تتمثل في المنشآت النووية ومصافي النفط والموانئ الإيرانية الكبرى واغتيال شخصيات إيرانية كبيرة.

وفي ضوء المؤشرات الأولية لهجوم السادس والعشرين من أكتوبر 2024، وما أعلنته إسرائيل رسميًا، فقد تركز الهجوم على منظومات الدفاع الجوي ومصانع أسلحة للحرس الثوري ومنشآت تطوير الطائرات المسيرة ومنصات إطلاق الصواريخ الباليستية. كما تأكد أن تل أبيب أبلغت إيران بالهجوم، نظير أن تتقبله إيران، وتعتبره نهاية لمرحلة المواجهة المباشرة. بعبارة أخرى، نجحت الضغوط الأمريكية التي مورست على الطرفين في إنهاء وضعية المواجهة المباشرة، ومن ثم ضبط حركة الاندفاع نحو تصعيد أكبر وحرب إقليمية موسعة.

وأيًا كانت نتائج الهجوم الإسرائيلي، وحجم الأضرار التي لحقت بالمواقع الإيرانية، فمن المرجح أن تعود إيران مرة أخرى إلى المستوى الرمادي في المواجهة، مع بذل جهود أكبر للحفاظ على قدرات عسكرية معقولة لأهم وكلائها الإقليميين، ولا سيما حزب الله اللبناني وجماعة أنصار الله الحوثية، مع الاستمرار في تطوير قدرات ردع فوق تقليدية والكشف عنها في لحظة مناسبة.

تأثيرات حربي غزة ولبنان على وكلاء إيران في المنطقة

في 5 يناير 2017، أطلق المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي تعبيرًا شهيرًا لتبرير الكُلفة البشرية والاقتصادية التي تتكبدها بلاده بسبب انخراطها في الصراعات الإقليمية المختلفة بمنطقة الشرق الأوسط، ولا سيما الصراع السوري. إذ قال خامنئي: "إن إيران لو لم تقاتل الأشرار ودعاة الفتنة في سوريا لكانت قد اضطرت إلى قتالهم في طهران وفارس وخراسان وأصفهان". ربما يفسر هذا التعبير، في جزء منه، أسباب حرص إيران بصفة دائمة أولًا على تأسيس المليشيات المسلحة في بعض دول الصراعات، وثانيًا على تقديم الدعم العسكري والاقتصادي لها.

د. محمد عباس ناجي
خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

اختبار استراتيجية الوكلاء

تسعى إيران عبر استراتيجية امتلاك وكلاء في المنطقة إلى تحقيق هدفين رئيسيين، أولهما: التحول إلى رقم مهم في معظم الملفات الإقليمية إن لم يكن مجملها، عبر المشروع الإقليمي الذي عملت على تأسيسه منذ عام 1979 ويقوم على التدخل في تلك الملفات عبر الأذرع أو الوكلاء على غرار حزب الله في لبنان، وجماعة "أنصار الله" الحوثية في اليمن، والمنظمات والجماعات الشيعية في العراق وسوريا، فضلًا عن جماعة "فاطميين" الأفغانية و"زينبيين" الباكستانية. وثانيهما: انخراط هؤلاء الوكلاء في الدفاع عن إيران عندما تحين اللحظة التي تحتاج فيها الأخيرة لمثل هذا الدور. وبمعنى أدق، فإن الهدف هنا يكمن في أن يسهم هؤلاء الوكلاء في منع تعرض إيران لهجوم عسكري واسع النطاق، أو تقليص احتمالات نشوب حرب مباشرة تكون هي طرفًا مباشرًا فيها عبر رفع كُلفة هذا الهجوم أو هذه الحرب.

لكن هذه الاستراتيجية التي اتبعتها إيران على مدى أكثر من أربعة عقود تعرضت لاختبار صعب بعد تنفيذ عملية "طوفان الأقصى"، في 7 أكتوبر 2023، وما تلاها من اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ومن بعده لبنان، خاصة أنها فرضت معطيات جديدة سوف تسهم في تحديد الدور الذي ستمارسه هذه المليشيات في خدمة المشروع الإقليمي الإيراني أولًا، والتأثير في شكل المنطقة ثانيًا، وهو ما يمكن تناوله في النقاط التالية:

- **إحداث "شرخ" في العلاقات بين إيران والوكلاء:** كان من ضمن النتائج التي فرضتها عملية "طوفان الأقصى" ثم الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ولبنان أن تسببت في حدوث "شرخ" في العلاقات بين إيران والوكلاء. فمنذ بداية الحرب، كان لافتًا أن إيران حرصت على النأي بنفسها عن التورط فيها عبر تأكيد أن عملية "طوفان الأقصى" كانت فلسطينية بحتة لم يكن لإيران أي دور فيها.

وعندما تمكنت إسرائيل من اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، في العاصمة الإيرانية طهران، في 31 يوليو 2024، ترددت إيران نحو شهرين قبل أن تُقدِم على تنفيذ تهديدها بالانتقام لاغتيال هنية على أراضيها، عبر شن هجمات صاروخية ضد إسرائيل، في أول أكتوبر 2024. وحتى عندما قامت بشن تلك الهجمات، لم يكن السبب الوحيد الذي دفعها إلى ذلك هو الانتقام لاغتيال هنية، وإنما تعددت الدوافع في هذا السياق، منها اغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، برفقة نائب قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري عباس نيلفروشان، في 27 سبتمبر 2024.

وربما لا يمكن استبعاد أن إيران كان من الممكن أن تتغاضى عن تلك الهجمات الصاروخية، حتى مع تعدد دوافعها، لولا أنها أدركت أن ترددها وارتباكها في التعامل مع هذه الضربات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية ضدها وضد وكلائها وجّه رسائل إلى تل أبيب دفعها إلى الإمعان في تبني الاستراتيجية نفسها، عبر السعي للقضاء على القدرات العسكرية للوكلاء قبل التحول إلى مواجهة إيران نفسها.

هنا، كان العنوان الأبرز لهذه المقاربة الإيرانية هو ضرورة العمل على وقف الحرب التي تشنها إسرائيل في جنوب لبنان والضاحية وبيروت قبل أن تصل إلى طهران وأصفهان وخراسان، حسب التعبير الشهير لخامنئي السابق الإشارة إليه، عبر شن ضربات عسكرية بواسطة صواريخ "فرط صوتية" وصل بعضها (في غضون 11 دقيقة) إلى أهدافها داخل إسرائيل، وتكليف الوكلاء الآخرين بشن هجمات متتالية ضد الأخيرة أيضًا، فضلًا عن التهديد حاليًا برفع كُلفة أي هجوم عسكري إسرائيلي مُضاد، عبر التلويح باستهداف منشآت النفط في بعض دول المنطقة.

- **إضعاف القدرات العسكرية للوكلاء:** تعمل إسرائيل حاليًا على إضعاف قوة وكلاء إيران في المنطقة، عبر تدمير القسم الأكبر من قدراتهم العسكرية، سواء فيما يتعلق بحماس في قطاع غزة أو حزب الله في لبنان. وربما تحاول إسرائيل تبني الاستراتيجية نفسها في إدارة التصعيد مع جماعة "أنصار الله" الحوثية في اليمن، التي انخرطت بدورها في الحرب الحالية، عبر التأثير في حركة الملاحة والتجارة في البحر الأحمر، أو شن هجمات بواسطة الطائرات من دون طيار والصواريخ الباليستية ضد إسرائيل.

إيران من جانبها تتعامل باستمرار مع هذا التصعيد العسكري الإسرائيلي من منطلق أن الوكلاء لديهم من القدرات العسكرية ما يستطيعون أن يواجهوا به الآلة العسكرية الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بحزب الله، الذي لا يزال بالفعل لديه القدرة على شن هجمات نوعية داخل إسرائيل بل واختراق منظومة الدفاع الإسرائيلية، على غرار ما حدث في الهجوم الذي استهدف منزل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في قيسارية، واستخدمت فيه طائرة من دون طيار في 19 أكتوبر 2024.

لكن رغم ذلك، فإن هذه المقاربة الإيرانية القائمة على عدم التدخل بشكل مباشر في التصعيد العسكري بين إسرائيل والوكلاء استنادًا إلى قدراتهم العسكرية، أصبحت بدورها محل اختبار، بسبب إصرار إسرائيل على المضيّ قدمًا في تصعيدها العسكري ضدهم، بالتوازي مع استمرار الدعم العسكري من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تكتفِ بفتح مخازنها العسكرية أمام تل أبيب، وإنما بدأت في رفع مستوى ضرباتها العسكرية أيضًا ضد الوكلاء، على غرار الضربة التي شنتها ضد 5 مواقع أسلحة تابعة لجماعة "أنصار الله" الحوثية واستخدمت فيها قاذفات استراتيجية من طراز "B 2 Spirit" في 17 أكتوبر 2024.

- **تداعيات الاختراق الأمني الواسع:** تعرضت بعض المليشيات الموالية لإيران في المنطقة، على غرار حزب الله اللبناني، لاختراقات واسعة كان لها دور في "إنهاك" قدراته العسكرية خلال الفترة الماضية، خاصة منذ تنفيذ ما يسمى بـ"تفجيرات البيجر والووكي توكي" في 17 و18 سبتمبر 2024 والتي استهدفت نحو 3000 من كوادر وعناصر الحزب، والتي مهدت لاغتيال نصر الله بعد ذلك بعشرة أيام. هنا، كان لافتًا تعدد التفسيرات الخاصة باتساع نطاق هذا الاختراق، كلها لم تكن بعيدة عن إيران ونفوذها لدى الوكلاء. إذ أشارت تحليلات عديدة إلى أن حزب الله دفع ثمنًا باهظًا لانخراطه في الصراع السوري بتكليف من إيران على مدى ما يقرب من عقد، وهي فترة كانت كفيلة بانكشاف اتصالاته وتكتيكاته العسكرية وإنهاك قدراته في بيئة رخوة أمنيًا بسبب تداعيات الصراع العسكري الذي تزاحمت فيه أطراف محلية وقوى إقليمية ودولية عديدة.

لكن ثمة تحليلات أخرى لا تستبعد أن تكون إيران نفسها هي مصدر الاختراق، خاصة أنها تعرضت لعمليات من هذا النوع على مدى فترة طويلة ولم تستطع أجهزتها الأمنية احتواءها. فقبل اغتيال إسماعيل هنية في أحد المقرات التابعة للحرس الثوري في طهران، في 31 يوليو 2024، استولت إسرائيل على الأرشيف النووي الإيراني في 31 يناير 2018، وتمكنت من اغتيال عدد من العلماء النوويين مثل محسن فخري زاده الذي قُتل في 27 نوفمبر 2020. وقد كان لافتًا في هذا السياق، أن نصر الله قُتل برفقة نائب قائد فيلق القدس عباس نيلفروشان، على نحو لا يمكن معه استبعاد أن تكون تل أبيب قد وصلت إلى الأول عن طريق رصد تحركات الثاني.

- **تزايد احتمالات الانخراط في حرب مباشرة:** عملت إيران، كما سبقت الإشارة، على تجنب الانخراط في حرب مباشرة مع أي طرف، واستخدمت الجماعات الموالية لها لإضعاف هذا الاحتمال باستمرار. لكن هذه المقاربة باتت بدورها أمام اختبار. إذ لم يعد هذا الاحتمال مستبعدًا خلال المرحلة القادمة في ظل المتغيرات الجديدة التي فرضتها الحرب التي تشنها إسرائيل في قطاع غزة ولبنان.

إذ إن مُحفِّزات التصعيد العسكري بين إيران وإسرائيل أصبحت قائمة بقوة، لدرجة قد تتجاوز مستوى الهجمات العسكرية المتبادلة بين الطرفين، وهو ما ليس يعود فقط إلى أن إسرائيل ترى أن هناك فرصة مواتية لإضعاف إيران نفسها، وإنما أيضًا لأن الخلافات العالقة بين الطرفين ليست ثانوية، ولا تنحصر في الدعم الذي تقدمه إيران للوكلاء والحلفاء المحليين، وإنما تمتد إلى برنامجها النووي الذي وصل إلى مرحلة خطيرة، وبرنامجها الصاروخي الذي تستخدمه في إدارة تصعيدها العسكري مع إسرائيل.

بدائل إيرانية محتملة

انطلاقًا من ذلك، ربما يمكن القول إن أحد الأسئلة الرئيسية العالقة داخل إيران حاليًا يتعلق بماذا يجب على إيران أن تفعل إزاء هذه المعطيات الجديدة التي فرضتها الحرب في قطاع غزة ولبنان. وقد بدأت مبادرات تظهر بالفعل في إيران للإجابة عن هذا السؤال، منها العمل على إنقاذ الوكلاء عبر دعم فرص الوصول إلى تسوية سياسية، وهو ما عكسته تصريحات رئيس مجلس الشورى الإسلامي محمد باقر قاليباف لصحيفة "لوفيجارو" الفرنسية، في 18 أكتوبر 2024، والتي أشار فيها إلى أن إيران مستعدة للتفاوض مع فرنسا بشأن تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701.

لكن مثل هذه المبادرات، أو بمعنى أدق الأفكار، لا يمكن التعويل على إمكانية أن تفرض نتائج مباشرة وسريعة على الأرض. ومن هنا، فإن إيران ربما ترى الآن أن البديل المتاح أمامها للتعامل مع تداعيات الحرب التي أنتجت تأثيرات في مشروعها الإقليمي يتمثل في العمل على الحيلولة دون القضاء على القدرات العسكرية للوكلاء بشكل كامل، عبر محاولة تجربة مسارات بديلة لتقديم مزيد من الدعم العسكري، إلى جانب توسيع مساحة الحركة أمام جماعات مسلحة حليفة أخرى، على غرار جماعات الحشد الشعبي التي قد تكون أحد البدائل المحتملة لملء الفراغ الناتج عن سحب كوادر وعناصر حزب الله من سوريا للمشاركة في الحرب داخل لبنان.

حدود فاعلية القدرات النووية والصاروخية الإيرانية

تطرح القدرات العسكرية الإيرانية الكثير من الإشكاليات السياسية والاستراتيجية، ولا سيما ما يتعلق بسعي إيران لترسيخ صورة الدولة الإقليمية الأقوى، والمناوئة لإسرائيل، والتي تمتلك قدرات عسكرية لردع القوى المعادية لها. وبرزت أهمية تلك القدرات العسكرية مع نشوب حربي غزة ولبنان، لكن بينما لم تصل إيران بعد لامتلاك سلاح نووي، فإن قدراتها الصاروخية لعبت دورًا مؤثرًا في المواجهات العسكرية الراهنة. ولذا يظل التساؤل مطروحًا حول مدى فاعلية تلك القدرات في التغيير الجذري لتوازنات القوى في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل التفوق العسكري لإسرائيل ودعمها اللا محدود من قبل الولايات المتحدة.

د. رغدة البهي
رئيس وحدة الأمن السيبراني
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

القدرات النووية والصاروخية

يُثار التساؤل عن حدود القدرات النووية الإيرانية، وأين يقف برنامجها النووي. فهي وإن كانت لا تملك بعد سلاحًا نوويًا، فإن لديها تاريخًا طويلًا من الانخراط في أبحاث نووية سرية، كما تملك المعرفة والبنية الأساسية لإنتاج سلاح نووي في وقت قصير نسبيًا، وفقًا لتقديرات الاستخبارات الأمريكية، كما لديها برنامج للطاقة النووية المدنية منذ أكثر من خمسين عامًا.

ومنذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في عام 2018، وسّعت بشكل كبير من أنشطتها النووية، وقيّدت عمليات التفتيش الدولية لمنشآتها النووية. ووفقًا لمجلس العلاقات الخارجية (CFR)، تنخرط إيران في أنشطة نووية في أكثر من 12 موقعًا في مختلف أنحاء البلاد. وأكبر منشأة للتخصيب لديها تقع في "نطنز"، وتقع محطتها النووية الوحيدة في بوشهر.

ووفقًا للمعهد الأسترالي للشئون الدولية، عززت إيران أنشطتها النووية منذ أكتوبر 2023، حتى إنها أنتجت بنهاية ذلك العام حوالي 9 كيلوجرامات من اليورانيوم المخصب بنسبة 60% شهريًا، ما أثار المخاوف من إمكانية تخصيبه بنسب أعلى. وقد ارتفع هذا المعدل استجابة لتصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وسط مخاوف من تغيير محتمل في العقيدة النووية الإيرانية، بحيث تسمح بصنع قنبلة نووية من قبيل الردع.

أما قدراتها الصاروخية، فتملك إيران ترسانات متنوعة من الصواريخ الباليستية والصواريخ المجنحة، فضلًا عن الطائرات بدون طيار التي أثبتت بعض نماذجها قدرات عالية كما هو الحال في أوكرانيا. ويُمكن للصواريخ الأطول مدى أن تطال أهدافًا على بعد يصل إلى 2000 كم (حوالي 1243 ميلًا) والذي تم الاعتراف به علنًا لأول مرة في عام 2015. كما نشرت إيران بالفعل نظام "خرمشهر" (Khorramshahr) الذي يُمكنه الوصول إلى مدى أطول إذا تم تجهيزه برأس حربي أخف وزنًا. ولا تمتلك إيران حاليًا صاروخًا باليستيًا عابرًا للقارات (ICBM) وهو السلاح الضارب الأطول مدى، والذي يزيد مداه على 5500 كم (3400 ميل)، وقد يؤدي برنامجها الفضائي الناشئ إلى تطوير أسرع للصواريخ الباليستية العابرة للقارات.

ووفقًا للتقرير المنشور على موقع (Iran Watch) الإلكتروني، تمتلك إيران أكثر من 3000 صاروخ باليستي. ويُعدّ "صاروخ شهاب 3" هو الأساس لجميع الصواريخ الباليستية الإيرانية متوسطة المدى التي تَستخدم الوقود السائل. ووفقًا لمشروع التهديد الصاروخي (Missile Threat) التابع لمركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (CSIS)، دخل هذا الصاروخ إلى الخدمة في عام 2003، ويُمكنه حمل رأس حربي يتراوح وزنه بين 760 و1200 كلجم، ويُمكن إطلاقه من منصات إطلاق متحركة أو من صوامع. ومن أبرز طرازاته صواريخ "قدر" و"عماد" التي تتمتع بدقة تصل إلى ما يقرب من 300 متر (نحو 1000 قدم) من أهدافها المقصودة.

كما تمتلك إيران ما لا يقلّ عن 12 نوعًا مختلفًا من الصواريخ الباليستية متوسطة المدى وقصيرة المدى في ترسانتها. وتتراوح هذه الصواريخ بين "توندار 69" (Tondar-69) الذي يبلغ مداه 150 كم (93 ميلًا)، و"خرمشهر" و"سجيل" (Sejjil) اللذيْن يصل مداهما إلى 2000 كم. وفي يونيو 2023، قدمت إيران "أول صاروخ باليستي فرط صوتي محلي الصنع" وفقًا لوكالة أنباء "إيرنا" (IRNA) الإيرانية الرسمية، وهي الصواريخ التي يُمكنها أن تطير أسرع من سرعة الصوت بخمس مرات على الأقل وعلى مسار مُعقد، لذا يصعب اعتراضها.

وقد ارتفعت دقة ترسانة الصواريخ الإيرانية على مدار العقد الماضي، كما تم توظيفها فعليًا عدة مرات كان أبرزها في شهري إبريل وأكتوبر 2024 حين أُطلقت مئات الصواريخ الباليستية على إسرائيل، أصاب الكثير منها مواقع عسكرية إسرائيلية، أبرزها قاعدة "نيفاتيم" في صحراء بئر السبع في الأول من أكتوبر الماضي، حيث تتجمع فيها عشرات الطائرات الحربية الأمريكية الصنع من طرازي إف 16 وإف 35 المقاتلة الأحدث، ما أثار المخاوف من إمكانية اتساع نطاق الحرب الإسرائيلية على غزة إلى أخرى إقليمية.

وتؤكد إيران أن صواريخها الباليستية تُشكّل قوة رادعة وانتقامية مُهمة ضد الولايات المتحدة وإسرائيل وأهداف إقليمية أخرى مُحتملة عند الضرورة، وتُواصل تطوير مستودعات صواريخ مُزودة بأنظمة نقل وإطلاق ومراكز إنتاج وتخزين الصواريخ تحت الأرض. كما نقلت إيران بعض تلك الصواريخ إلى وكلائها الإقليميين.

تسليح الوكلاء المحليين

سعيًا منها لتغيير المعادلة السياسية في الشرق الأوسط من ناحية، والالتفاف على العقوبات الدولية المفروضة عليها من ناحية ثانية، تُطّور طهران قدراتها الصاروخية اعتمادًا على قلة التكلفة الإنتاجية، ونقل أسلحتها إلى حلفائها. فوفقًا لمعهد

السلام الأمريكي (The United States Institute of Peace)، زودت إيران حلفاءها في العراق ولبنان واليمن -على الأقل- بصواريخ كروز وأخرى باليستية تراوح مداها بين 120 - 1950 كم (77 - 1210 أميال)، ما يوفر لهم قدرة ضرب أهداف على مدى أبعد وبدقة أكبر من الصواريخ غير المُوجّهة.

فقد نقلت إيران نحو 14 ألف صاروخ بمدى يتراوح بين 125-300 كم (77-185 ميلًا) إلى "حزب الله" اللبناني. ومنذ عام 2016، عملت إيران على ترقية ترسانتها من صواريخ قصيرة المدى إلى صواريخ مُوجّهة بدقة قادرة على ضرب عمق إسرائيل، وقد أطلق "حزب الله" آلاف الصواريخ عليها، لكنه لم يطلق صواريخ باليستية عبر الحدود حتى أوائل عام 2024. وقد تكرر استخدام صواريخ أقل مدى لاستهداف قواعد استخباراتية في رأس الناقورة وجل علام في يناير 2024، وقاعدة ميرون العسكرية في إبريل 2024، وحامية موقع بركة ريشا التابع للجيش الإسرائيلي في يونيو 2024.

ومنذ عام 2015 على الأقل، نقلت طهران صواريخ باليستية قصيرة ومتوسطة المدى وصواريخ كروز بمدى يصل إلى 1950 كم (1210 أميال) إلى جماعة "أنصار الله" الحوثية في اليمن، والتي تملك بعض الوحدات المدربة تدريبًا عاليًا في تشغيل الطائرات بدون طيار، بالإضافة إلى الصواريخ الباليستية المضادة للسفن والصواريخ المخصصة لأهداف ثابتة على الأرض.

ووفقًا لمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي (INSS)، فإن جماعة "أنصار الله" تمتلك ترسانة من الصواريخ الباليستية وصواريخ بحر-بحر وأسطولًا من الطائرات المُسيّرة الهجومية، بجانب نماذج عدة إما تم تطويرها في البلاد بمساعدة إيران، وإما تم الحصول عليها من إيران مباشرة. ووفقًا لمجلس الشرق الأوسط للشئون الدولية (Middle East Council on Global Affairs)، فإن ترسانة الجماعة الحوثية تضم صواريخ باليستية إيرانية مُتقدمة يصل مداها إلى 2000 كم، بجانب صاروخ "طوفان" و"قدس-4"، وهما أكثر تطورًا من الطراز "غدير-إف" و"شهاب - 3".

بجانب ما سبق، زودت إيران منظمات الحشد الشعبي في العراق منذ عام 2018، بما في ذلك كتائب حزب الله وسرايا الجهاد، بصواريخ باليستية قصيرة المدى (بمدى يصل إلى 700 كم)، والتي يمكنها أن تستهدف القوات الأمريكية المتمركزة في العراق، كما يمكنها أن تصل إلى إسرائيل إن أُطلقت من المنطقة الغربية. وإلى جانب ذلك، نقلت إيران صواريخ مُوجّهة بدقة محلية الصنع إلى سوريا لدعم الحكومة السورية. كما نقلت بعض قدراتها الإنتاجية إلى مُجمعات تحت الأرض في سوريا. ووفقًا لصحيفة (The Times of Israel)، عثر الجيش الإسرائيلي في يناير 2024 على معدات تستخدمها حركة حماس في غزة لتطوير صواريخ دقيقة التوجيه تحت إرشاد إيراني، كما اكتشف مُحرك صاروخي ورأس حربي لصاروخ كروز خلال مداهمة لموقع قريب من حيي الدرج والتفاح، والذي قاد إلى مصنع لتصنيع الأسلحة تحت الأرض.

ولا شك أن إمداد حلفاء إيران المحليين بأنظمة صاروخية عدة أمدّ إيران بخبرة واسعة مكنتها من مواصلة تطوير ترسانتها التي أضحت قوة ردع وورقة ضغط في آنٍ معًا. كما استعرضت إيران قدراتها الاستراتيجية والتكتيكية لتعزيز مصداقيتها، بل ووظفتها في مواجهة إسرائيل انطلاقًا من أراضيها، كما وظفها الوكلاء في مواجهات ميدانية حققت العديد من النجاحات، ما يكفل الاختبار العملي والميداني للقدرات الإيرانية من ناحية، وإنكار صلة إيران بالهجمات التي يشنها الوكلاء من ناحية ثانية.

وعلى أهمية ذلك، وفي اتجاه مضاد له، فإن المحك ليس عدد أو نوعية الأنظمة الصاروخية التي يمتلكها الوكلاء أو التي وظفتها إيران، بل بنتائج وفاعلية ودقة تلك الأنظمة في تدمير الأهداف المعادية. فعلى الرغم من إطلاق "حزب الله" آلاف الصواريخ على إسرائيل، فإن نتائجها لا تقارن بالتداعيات الناجمة عن استخدام القنابل الخارقة للتحصينات الأمريكية الصنع لتدمير مبنى مكون من عدة طبقات (بعمق يراوح بين 70-50 مترًا تحت الأرض)، التي استخدمتها إسرائيل لاغتيال "حسن نصر الله".

ختامًا، إن التغير الجذري المحتمل في القواعد الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط قد يتحقق إن امتلكت إيران بالفعل سلاحًا نوويًا، فقد يدفع لسباق تسلح نووي جديد في المنطقة. أما القدرات الصاروخية الإيرانية، فهي أداة حيوية استراتيجية مؤثرة في الصراع الجاري في غزة ولبنان، لكنها وحدها لا تغير التوازنات الرئيسية في الإقليم ككل، وهو ما يظهر في حجم الخسائر الإسرائيلية الناجمة عنها، والتفوق العسكري النوعي الإسرائيلي، والدعم العسكري الأمريكي والغربي لإسرائيل غير المسبوق، والاستهدافات المتكررة للقدرات الصاروخية لكل من "حزب الله" اللبناني وجماعة "أنصار الله" الحوثية في اليمن.

تركيـــــا

- أهداف ومصالح المشروع التركي في الشرق الأوسط
- محددات تغيّر واستمرار سياسة تركيا إزاء المنطقة
- كيف تدير تركيا علاقاتها الخارجية مع القوى الكبرى؟

أهداف ومصالح المشروع التركي في الشرق الأوسط

تركز تركيا تاريخيًّا منذ حكم أتاتورك على الانخراط في النظام الأوروبي، وأغفلت بصفة عامة أي توجه للانتشار في الشرق الأوسط، إلى أن جاء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام 2002، حيث تغيرت الاستراتيجية التركية، فقد أبقت على التوجه نحو أوروبا، إلا أنها أضافت محورًا آخر بدا أكثر تركيزًا من خلال الانتشار في المنطقة العربية والدول المجاورة لها، وهو ما أكد الاتجاه لاستعادة الإمبراطورية العثمانية القديمة، ووضح ذلك فيما طرحه النظام السياسي التركي حول عناصر استراتيجيته فيما سُمي "تصفير المشاكل أو العمق الاستراتيجي"، كإطار للنهج الجديد للنظام السياسي وعقيدة لحزب العدالة والتنمية والطرح الأردوغاني للاستراتيجية التركية للانتشار والتمدد في المنطقة بهدف تحويل تركيا من دولة إقليمية إلى قوة كبرى.

د. دلال محمود
مدير برنامج الأمن وقضايا الدفاع
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

طبيعة المشروع

اختلفت تسميات المشروع التركي التوسعي في الشرق الأوسط، فقد حمل تارة اسم "العثمانية الجديدة" تأسيسًا على إحياء نفوذ تركيا -وريثة الخلافة العثمانية- في ولاياتها السابقة، وتارة أخرى حمل عنوان "الوطن الأزرق"، الذي يهدف إلى الهيمنة التركية على البحار والمضايق في المنطقة وجوارها، وتحديدًا في ثلاثة بحار رئيسية هي: البحر المتوسط (شرق المتوسط)، البحر الأسود، بحر إيجه. إضافة إلى التواجد في الخليج العربي والبحر الأحمر (القرن الأفريقي، ومحاولة التواجد في سواحل السودان)، وطرحت بعض الأدبيات التركية التي خرجت عن العدالة والتنمية في بداية وصولها للسلطة ما يُسمى بـ"البحار الخمسة".

وفي سبيل تحقيق مشروعها في المنطقة، تستهدف تركيا محاور للحركة على اتساع المنطقة وكذلك المناطق الحيوية المحيطة بها، خاصة المضايق والمنافذ البحرية في الخليج والبحر الأحمر، ناهيك عن الدول العربية الكبرى ذات التأثير، مثل: مصر، ودول شمال أفريقيا، وسوريا، ومنطقة الخليج. ثم تطور التمدد التركي ليستهدف دول القرن الأفريقي وغرب أفريقيا وجنوب الاتحاد السوفيتي السابق التي تنتشر فيها تركيا حاليًا، وهو ما أثار التوتر في تلك المناطق أحيانًا.

أهداف متعددة

رغم ثبات الهدف الاستراتيجي للمشروع التركي في المنطقة منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، فقد اختلفت توجهات السياسة الخارجية التركية في المنطقة، حيث بدأت باتباع سياسة "تصفير المشكلات" وتصدير النموذج التركي لدول المنطقة، ثم تغير توجه السياسة التركية ليكون أكثر اعتمادًا على القوة العسكرية في الوصول إلى نفس الهدف الاستراتيجي. ويمكن القول إن هذا الهدف استدعى محاور تحرك متعددة:

- **تعزيز النفوذ الإقليمي التركي من خلال عدة سياسات تباينت من مرحلة لأخرى، ومنها:** التدخل المباشر في بعض الدول، مثل تدخلها في شمال سوريا لمنع انفصال الأكراد، حيث تسعى تركيا إلى إقامة "منطقة عازلة" على حدودها مع سوريا من أجل تقليل الخطر الكردي وتوفير بيئة آمنة للاجئين السوريين، وهو ما تعارض مع سياسة الولايات المتحدة تجاههم. لكن هذا التدخل وفر لتركيا دورًا أساسيًا في تسوية الصراع السوري. كذلك اتبعت سياسة التنافس مع القوى الإقليمية مثل مصر وبعض دول الخليج، ثم التقارب معهم في مرحلة لاحقة. أو دعم فصائل معينة داخل الدول التي تشهد صراعات إقليمية، كما فعلت في ليبيا، لكي تضمن دورًا بارزًا في صنع السياسات الإقليمية، بما يخدم مصالحها. كما كان لدعم تركيا لمشروع جماعة الإخوان أثر في تعزيز نفوذها ضمن بعض الدول التي ترى في الإسلام السياسي وسيلة للتأثير في الشأن الداخلي والخارجي، مثل تونس والسودان في مرحلة ما.

- **الضغط التركي على الدول الغربية من خلال توسيع نفوذها في الشرق الأوسط**، حيث تسعى أنقره لتكون قوةً لا غنى عنها في حسابات القوى الغربية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. يظهر هذا في تعاملها مع القضايا الأمنية، خاصة ملف اللاجئين السوريين الذين يشكلون ورقة ضغط قوية تستخدمها تركيا للضغط على الدول الأوروبية لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية. ويظهر ملف الطاقة كإحدى القضايا الرئيسية في علاقاتها الغربية، ولا سيما في ظل مساعي تركيا لتكون مركزًا إقليميًا للطاقة، وهو ما دفعها للقيام بالتنقيب غير المشروع في شرق المتوسط، وإبرام اتفاق لترسيم الحدود البحرية مع حكومة فائز السراج في غرب ليبيا آنذاك في عام 2019. كما تتجه تركيا لبناء محطات طاقة جديدة ومركز للغاز، ولهذا تجري محادثات مع كل من روسيا والصين لبناء محطتين للطاقة النووية.

- **الاستفادة الاقتصادية التركية من تعزيز النفوذ في المنطقة،** عبر توسيع التجارة والاستثمار وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها، خاصةً في شمال أفريقيا ودول الخليج. ومن خلال هذه التوسعات، تهدف تركيا إلى تجاوز الأزمات الاقتصادية التي واجهتها في السنوات الأخيرة، وتعزيز السياحة والاستثمار العقاري؛ إذ تستقطب تركيا الكثير من الزوار من الشرق الأوسط، وتلعب سياساتها الخارجية دورًا في جذب الاستثمارات من هذه الدول، سواءً في قطاع العقارات أو الصناعة، وتعتمد تركيا على جذب رؤوس الأموال خاصة من دول الخليج، الأمر الذي يُعزز اقتصادها بشكل كبير.

- **تحرص تركيا على تحقيق أهداف أمنية محددة في المنطقة من خلال حماية أمنها الداخلي عبر التأثير الخارجي،** على اعتبار أن التأثير الإقليمي القوي يساعدها في تحصين أمنها الداخلي، خاصةً في مواجهة الجماعات الكردية المسلحة. كما أن تقوية نفوذها في دول الجوار قد يساهم في تقليص نفوذ هذه الجماعات، ويمنع استخدامها للأراضي المجاورة كقاعدة لشن هجمات على الداخل التركي. بالإضافة إلى نشاط تركيا العسكري خارج حدودها من خلال إنشاء قواعد عسكرية، مثل قاعدتها في قطر، وتقديم الدعم العسكري لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا. هذه التحركات العسكرية تأتي في سياق التوسع الإقليمي، وترسيخ تركيا كقوة عسكرية فعالة قادرة على حماية مصالحها.

أدوات ناعمة وصلبة

حرصت تركيا على الانتشار في الشرق الأوسط معتمدة أحيانًا على الأدوات الاقتصادية والثقافية خاصة قوتها الناعمة، وفي أحيان أخرى اعتمدت على الأداة العسكرية في الدول التي تسعى للتمركز فيها. ويكشف عن طبيعة مصالح تركيا في المنطقة انتشار قواعدها العسكرية في قطر وليبيا والصومال، فضلًا عن محاولة إنشاء قاعدة في سواكن السودانية، بخلاف اتفاقيات دفاعية مع كل من قطر والكويت وليبيا والصومال وجنوب أفريقيا، وانتشار الخبراء العسكريين الأتراك في معظم هذه الدول.

وكان استغلال العلاقات التجارية والتغلغل الاقتصادي أداة هامة للتحرك التركي الإقليمي؛ حيث حرص نظام حزب العدالة والتنمية منذ بدايته على تحقيق نمو اقتصادي، ورفع مستوى المواطن ليكفل له ذلك شعبية واسعة استثمرها في مواجهة أحزاب المعارضة على اتساعها. وفي الاتّجاه نفسه، انضمّ الرئيس رجب طيب أردوغان إلى قمة مجموعة البريكس التي عُقدت في مدينة قازان الروسية في أكتوبر 2024، بعد أن طلبت تركيا الانضمام إلى البريكس، وإذا تم قبولها فستكون أول عضو في حلف شمال الأطلسي في كتلة ترى نفسها بمثابة ثقل موازن للقوى الغربية.

ختامًا، يستهدف المشروع التركي في المنطقة توسيع النفوذ الإقليمي، بما يزيد وزن أنقره وتأثيرها في توازنات القوى في الشرق الأوسط، لكنها تحرص على التوازن الدقيق بين طموحاتها السياسية وقوتها الاقتصادية، وفي المرحلة الراهنة تدير تركيا علاقاتها الخارجية مع القوى الإقليمية المختلفة، سواء الدول العربية أو إيران أو حتى إسرائيل، بما يضمن عدم تصاعد التوتر مع هذه القوى لدرجة المواجهات، أي الإدارة الحذرة لسياستها الإقليمية بما يحافظ على توسيع التعاون مع الدول العربية، والعلاقات المحكومة مع إيران. كما تحرص تركيا على انتقاد إسرائيل دون تصعيد الموقف معها بعد الحرب في غزة. ورغم التحديات التي تواجه المشروع التركي في المنطقة التي تشهد محاولة لتنفيذ المشروع الإسرائيلي أيضًا، وجهودًا عربية لمواجهة المشروعات الإقليمية المضادة لمصالحها؛ تظل تركيا مصممة على تحقيق طموحاتها، مستغلةً نقاط قوتها كقوة إقليمية قادرة على التأثير والتغيير في مجريات الأحداث الإقليمية.

محددات تغيّر واستمرار سياسة تركيا إزاء المنطقة

على مدار الأعوام الثلاثة الماضية، شهدت السياسة التركية إزاء الشرق الأوسط تحولًا من نمط الصدام إلى إعادة تبني سياسة "صفر مشكلات" مع دول الجوار بما يخدم أهداف أنقرة الداخلية، ويعزز موقعها كقوة فاعلة في الإقليم. وارتبطت هذه التحولات مع إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في نوفمبر 2022، عن رؤية "قرن تركيا" التي تهدف إلى دفع الجمهورية التركية خلال مئويتها الثانية نحو مستقبل يتميز بالتقدم والتنمية والمشاركة العالمية، ولتصبح تركيا "واحدة من أكبر عشر دول في العالم". لذا، تمثل أهداف حماية المصالح التركية في بيئتها الإقليمية جزءًا أساسيًا من استراتيجية السياسة الخارجية لرؤية "قرن تركيا".

نوران عوضين
نائب رئيس وحدة الدراسات الأسيوية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

دوافع التحول

أسفر عقد من السياسة التركية التصعيدية المؤسسة على الرغبة في تأكيد وفرض دور إقليمي عن مواجهة أنقرة مجموعة من التداعيات السياسية والاقتصادية والداخلية، التي فرضت بدورها ضرورة تغيير النهج. فاقتصاديًا، فاقمت سياسة التدخلات التركية الخارجية من حدة الأزمة الاقتصادية التي واجهتها البلاد منذ أواخر عام 2018، نتيجة مجموعة من السياسات الاقتصادية الخاطئة، والتي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم وتراجع قيمة العملة التركية نتيجة لعدم استقرار سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية الأخرى، وخاصة الدولار.

ثم جاءت جائحة كورونا عام 2020، ومن بعدها الحرب الروسية على أوكرانيا في فبراير 2022، لتُضفي تعقيدًا متزايدًا على الأزمة الاقتصادية التركية، والتي تعرضت في فبراير 2023 إلى صدمة إضافية نتيجة للزلزال المدمر الذي ضرب المحافظات الجنوبية، وكلف الاقتصاد التركي أكثر من 100 مليار دولار. وفرضت تلك الأزمة الاقتصادية على أنقرة أولوية البحث عن التمويل والاستثمار الأجنبي، مما أسهم في إعادة تأطير سياستها الخارجية، ليصبح العامل الاقتصادي -إلى حد كبير- هو الموجه الرئيسي لهذه السياسة.

من جانب آخر، فرضت مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية على أنقرة ضرورة إعادة النظر في طبيعة سياساتها إزاء الشرق الأوسط. حيث دفعت التداعيات الناجمة عن الحرب الروسية على أوكرانيا إلى ارتفاع مستوى التنافس الدولي داخل الإقليم، في ضوء سعي كل طرف نحو اجتذاب أطراف أخرى بغرض تعزيز القدرة على تجاوز تداعيات هذه الحرب. فيما كشف استمرار الصراعات في سوريا وليبيا واليمن عن مدى ارتفاع كلفتها، هذا فضلًا عما خلفته جائحة كورونا من تداعيات اقتصادية اقتضت ضرورة تبني نهج إقليمي مغاير، قائم على الحوار والتعاون، بما يحقق الاستقرار بالمنطقة، ويخدم أهداف التنمية الاقتصادية.

وأدت التوافقات الإقليمية الناتجة عن قمة العُلا، التي أعادت علاقات الخليج ومصر مع قطر، واتفاقات التطبيع بين الإمارات والبحرين والمغرب والسودان مع إسرائيل، وجهود إعادة دمج سوريا في محيطها العربي، وفشل مشروع الإسلام السياسي في المنطقة؛ إلى تنامي حالة العزلة الإقليمية لتركيا، والتي امتدت أيضًا إلى منطقة شرق المتوسط، مع تحول منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة إقليمية في سبتمبر 2020، واتجاه دول المنتدى نحو تعيين حدودهم البحرية.

من جانبٍ آخر، لعب العامل الداخلي دورًا في تبدل سياسات تركيا الإقليمية، ولا سيما في ضوء تزامن العزلة الإقليمية لتركيا مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بالإضافة إلى شعور المواطنين في الداخل بحجم الأزمة الاقتصادية، والتي يُعزَى أحد أسبابها -وفقًا لتفسيراتهم- إلى ارتفاع تكلفة التدخلات الخارجية التركية في الإقليم وكذا استضافة اللاجئين، الأمر الذي يحتم على الحكومة التركية ضرورة إعادة ضبط سياساتها إزاء الإقليم بما يضمن الخروج من حالة العزلة، ويسهم في اجتذاب استثمارات خارجية تنعش أداء الاقتصاد التركي، وتفتح الباب أمام إعادة اللاجئين إلى أوطانهم.

دفعت كل هذه العوامل مجتمعة القيادة التركية نحو إعادة النظر في سياستها الإقليمية عبر التخلي عن نهج الصدام لصالح إعادة بناء جسور التواصل والحوار مع دول المنطقة، الأمر الذي أسفر عن عودة العلاقات التركية مع مصر والسعودية، إلى جانب الاتفاق مع إسرائيل، في عام 2022، على إعادة تعيين السفراء في البلدين، علاوة على المضيّ في مسارات استكشافية، برعاية روسية، لإعادة العلاقات مع النظام السوري.

محددات الاستمرار

حدّد وزير الخارجية التركي هاكان فيدان خلال مؤتمر السفراء الرابع عشر في أغسطس 2023، أربعة أهداف للسياسة الخارجية لبلاده، وهي: الحد من الصراعات من أجل إرساء السلام والأمن في المنطقة، وضع العلاقات الخارجية على أسس أكثر بنيوية ومؤسسية، تحسين بيئة الرفاهية، وأخيرًا إعادة توطين تركيا كفاعل عالمي للمساهمة في السلام والأمن الدوليين. من هذا المنطلق، يمكن تحديد أربعة محددات رئيسية من شأنها تشكيل السياسة الخارجية لتركيا إزاء المنطقة خلال الفترة المقبلة:

- **المحدد الاقتصادي:** بحسب فيدان، فمن شأن "الاقتصاد التركي القوي والمستدام الذي يتمتع بالقدرة على الوصول إلى الفرص العالمية أن يعزز الرخاء الاقتصادي، ليس فقط للشعب التركي بل وأيضًا لجيرانه وأصدقائه وشركائه في مختلف أنحاء العالم. بناءً عليه، من المتوقع أن يظل العامل الاقتصادي محددًا حاسمًا للسياسة الخارجية التركية خلال الفترة المقبلة، كما سيظل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أولوية للحكومة التركية، التي دشنت في يوليو 2024 استراتيجية جديدة للفترة 2024 - 2028، تهدف إلى زيادة حصة تركيا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى 1.5٪ بحلول عام 2028، بجانب زيادة حصتها الإقليمية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 12%.

- **البناء على منجزات التقارب:** نجحت الاستراتيجية التركية الجديدة إزاء المنطقة في تعزيز العلاقات التركية مع غالبية دول المنطقة، وهو ما يمكن رؤيته في تنامي حجم الاتصالات واللقاءات الثنائية التي جمعت ما بين المسئولين الأتراك مع نظرائهم من دول المنطقة، فضلًا عن الحضور التركي للقمة الرابعة والأربعين لمجلس التعاون الخليجي، في ديسمبر 2023، وعودة المشاركة في اجتماع مجلس وزراء الخارجية لدول جامعة الدول العربية، والذي عُقِد في سبتمبر 2024، بعد غياب 13 عامًا.

أدى ذلك إلى إبرام تركيا خلال الفترة الأخيرة العديد من مذكرات التفاهم واتفاقات التعاون متعددة الأوجه، أبرزها مع الإمارات وقطر والسعودية، ومؤخرًا مع مصر، بما يدعم مسار التقارب المؤسس على المصلحة المشتركة. كما وقعت تركيا ومجلس التعاون الخليجي، في مارس 2024، على بيان مشترك لبدء مفاوضات اتفاق التجارة الحرة بين الجانبين. وفي أبريل 2024، وقعت تركيا، إلى جانب العراق وقطر والإمارات، على مذكرة تفاهم بشأن إنشاء الأطر اللازمة لتنفيذ مشروع "طريق التنمية الاستراتيجي"، والذي يهدف إلى ربط الحدود الشمالية التركية مع الخليج عبر العراق بحلول عام 2030. وإلى جانب الأولوية الاقتصادية، تهدف تركيا إلى دعم صناعتها الدفاعية، ولا سيما

صناعة الطائرات بدون طيار، الأمر الذي تجلى في اتفاق الشركة السعودية للصناعات العسكرية، في أغسطس 2023، مع شركة "بايكار" التركية لتوطين صناعة الطائرات المسيرة في المملكة، وفي إعلان وزير الخارجية التركي، في فبراير 2024، عن موافقة بلاده على تزويد مصر بطائرات مسيرة وتقنيات أخرى.

- **تعزيز الدور الإقليمي:** تشكل حالة التصعيد الراهنة في إقليم الشرق الأوسط الناجمة عن الحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة ولبنان، واستمرار المواجهات المباشرة ما بين إيران وإسرائيل الإطار الرئيسي للتحركات الإقليمية الراهنة، والتي تسعى من خلالها تركيا إلى إعادة طرح نفسها كفاعل إقليمي مؤثر. فعلى خلاف نهج المنافسة الذي ميز سياساتها في فترة سابقة، التزمت تركيا منذ بدء الحرب بتبني سياسات متسقة إلى حد كبير مع الموقف العربي من الحرب، إما عبر دعم جهود التسوية الإقليمية أو استكمالها دون التعارض أو التنافس معها.

على سبيل المثال، شاركت تركيا في العديد من الفعاليات الإقليمية كقمة القاهرة للسلام (أكتوبر 2023)، والقمة العربية الإسلامية الطارئة التي عُقدت في الرياض (نوفمبر 2023). وبعد فترة وجيزة من اندلاع الحرب، طرح الجانب التركي فكرة "نظام ضامن متعدد الدول" كآلية لتسوية الصراع، بحيث تتولى تركيا وبعض الدول العربية دور الضامن للجانب الفلسطيني، بينما تتولى الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية دور الضامن للجانب الإسرائيلي.

على صعيدٍ موازٍ، عولت تركيا، في بداية الحرب، على تقاربها المتحقق حديثًا مع إسرائيل وعلاقتها الجيدة مع إيران وحركة حماس، بما قد يؤهلها لممارسة دور وسيط فيما بينهم. ففي أبريل 2024، أفادت تقارير بتقدم الولايات المتحدة بطلب إلى تركيا للعب دور الوسيط بين طهران وتل أبيب قبيل قيام طهران بشن ضربتها الأولى ضد تل أبيب، للحيلولة دون تصعيد المواجهة ما بين الجانبين. وفي الشهر ذاته، أعلن وزير الخارجية التركي عن استعداد حماس لـ"ترك السلاح والعمل كحزب سياسي" في حال تحقق إقامة الدولة الفلسطينية داخل حدود عام 1967. ومع ذلك، أدى استمرار العدوان الإسرائيلي وتصاعد الغضب الشعبي المحلي التركي إلى تراجع إمكانيات الوساطة التركية، وذلك في ضوء إعلان الرئيس التركي عن اعتبار حماس "حركة مقاومة تدافع عن أرضها"، بالتزامن مع إعلان تركيا – بشكل رسمي- عن قطع جميع العلاقات التجارية مع إسرائيل.

- **الشاغل الأمني:** من المُرجح أن يظل هدف "تحييد التهديد الكردي" أحد العوامل المحورية في سياسة تركيا الإقليمية، ولا سيما إزاء سوريا والعراق. فمن ناحية، من المتوقع أن تستمر أنقرة في سياسة قصف أهداف كردية دون تطوير الضربات إلى حد شن عملية عسكرية موسعة، إلى جانب الاستمرار في سياسة إعادة توطين اللاجئين السوريين بالمناطق الآمنة الخاضعة للسيطرة التركية في شمال سوريا، بما يخدم تأمين حدودها الجنوبية، ويهدئ حدة الموقف الداخلي الرافض لاستمرار وجود اللاجئين داخل تركيا.

من ناحية أخرى، من المتوقع أن تواصل أنقرة عملياتها العسكرية في شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني، خاصة بعد إعلان مجلس الأمن الوطني العراقي، في مارس 2024، عن حظر نشاط الحزب، وتوقيع وزيري دفاع البلدين لاحقًا، في أغسطس 2024، على مذكرة تفاهم بشأن "التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب"، تنص على نقل القاعدة التركية في "بعشيقة" إلى القوات المسلحة العراقية، مع إقامة مركزين تركي - عراقي مشترك للتدريب والتعاون، بما يسمح للبلدين، وفقًا لوزير الخارجية التركي، "بالعمل معًا في الحرب ضد الإرهاب، وخاصة ضد حزب العمال الكردستاني".

بناءً على ما تقدم، من المُرجح أن تمضي تركيا في جهود تعزيز موقعها الإقليمي المؤثر بما يتناسب بشكل رئيسي مع الاعتبارات الاقتصادية الداخلية، وذلك بالتوازي مع ما سيرتبه التصعيد الراهن في إقليم الشرق الأوسط من معادلات أمنية إقليمية جديدة، من المتوقع أن تتطلب مزيدًا من التنسيق والتعاون بين تركيا مع القوى الإقليمية الفاعلة الأخرى.

كيف تدير تركيا علاقاتها الخارجية مع القـــــوى الكبـــــرى؟

قدم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية التي أُجريت في مايو 2023، رؤيته لمستقبل السياسة الخارجية لبلاده القائمة على تحقيق "رؤية قرن تركيا" بمناسبة مرور 100 عام على تأسيس الجمهورية، والتي تُعد امتدادًا لرؤية العمق الاستراتيجي وتعظيم الدور التركي الإقليمي. وتعتمد الرؤية الجديدة على "جعل تركيا النجم الصاعد في الشرق الأوسط عبر تبني سياسة خارجية تقوم على التقارب مع مختلف الدول وتقدم الاقتصاد التركي"، وأوضح "أردوغان" أن "هدفنا هو إقامة حزام من الأمن والسلام من حولنا من أوروبا إلى البحر الأسود، ومن القوقاز والشرق الأوسط إلى شمال أفريقيا"، وهو ما يُنذر بأن تركيا ستعمل للحفاظ على نفوذها السياسي وتواجدها العسكري بإقليم الشرق الأوسط، وستقوم بالتمدد في الأقاليم المتاخمة له كوسط أفريقيا وآسيا الوسطى وشرق أوروبا خلال العقد القادم.

د. منى سليمان
باحث أول في الشأن التركي بمركز إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية

أهداف السياسة الخارجية

تعمل رؤية أردوغان للسياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط على تحقيق عدد من الأهداف، أبرزها السعي "لاستقلالية السياسة الخارجية التركية"، وهو النهج الذي بدأته أنقرة منذ عام 2016، حيث اتخذت عددًا من المسارات للتقارب مع روسيا بما يتناقض مع عضويتها بحلف شمال الأطلسي "الناتو" ورغبتها في الانضمام للاتحاد الأوروبي وتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما انتقدت أنقرة المواقف الأمريكية من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة ولبنان خلال العام الأخير، كما تعمل أنقرة للقيام بدور الوسيط في أزمات الإقليم، كالملفين الأفغاني والفلسطيني.

وتدعم الرؤية التركية الأمن القومي للبلاد عبر تركيزها على محاربة الإرهاب الممثل في تنظيمات داعش والقاعدة و"حزب العمال الكردستاني" المتمركزين على حدودها الجنوبية، حيث تقود أنقرة حملات عسكرية وأمنية داخل العمقين العراقي والسوري، كما تحافظ على تواجدها العسكري بالقواعد العسكرية التركية بشمال سوريا والعراق، وترتكز الرؤية التركية أيضًا على التوسع في تصدير كافة المنتجات التركية ليصبح الاقتصاد التركي واحدًا ضمن أفضل عشرة اقتصاديات بالعالم، فضلًا عن تعزيز الصناعات الدفاعية وتوطينها، حيث إنها حاليًا تلبي أكثر من (80%) من طلبها على الأسلحة والذخيرة بمواردها الخاصة، كما تتوسع في تصدير المسيرات تركية الصنع التي حققت نجاحًا كبيرًا خلال العقد الماضي، وقد وقّعت شركات الدفاع التركية عام 2023 عقودًا بقيمة (10,2) مليارات دولار للتصدير.

العلاقات مع القوى الكبرى

نجحت تركيا كقوة متوسطة في تحقيق توازن جيوسياسي حتى الآن بين تحقيق أهداف رؤيتها بالشرق الأوسط خاصة، وللسياسة الخارجية عامة، والحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع القوى الكبرى (روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الاتحاد الأوروبي) رغم التناقضات في السياسة الخارجية لكافة هذه القوى، في ظل متغيرات جيوستراتيجية، حيث بيئة إقليمية مضطربة، ونظام دولي تتصاعد به إرهاصات التحول من النظام الأحادي إلى متعدد الأقطاب أو ثنائي القطبية. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- **استمرار التعاون الاستراتيجي مع روسيا:** تمكنت تركيا من إدارة أزمتها مع روسيا عام 2016 بعد اغتيال السفير الروسي بأنقرة، وإسقاط طائرة روسية في السماء السورية بنيران تركية، حيث انخرطت تركيا منذ عام 2017 في آلية الأستانة، وقدمت تنازلات لروسيا في الملف السوري تحديدًا أسفر عن التواجد العسكري الروسي بسوريا وهزيمة التنظيمات الإرهابية. وقد حقق التعاون التركي الروسي خلال العقد الماضي نجاحات كبيرة حققت أنقرة وموسكو من خلاله مصالحهما الاستراتيجية دون الإضرار بالأمن القومي لكلٍّ منهما، بل على العكس تضاعف التبادل التجاري بينهما، وأنشأت موسكو محطة "أكويو" النووية التركية بتمويل روسي بلغ 20 مليار دولار، ورفضت أنقرة توقيع أي عقوبات على روسيا عقب الحرب الأوكرانية عام 2022، واتفقتا على تعزيز التعاون التجاري بينهما واستخدام (الروبل الروسي) في دفع ثمن الغاز المصدر لتركيا، كما تسلمت أنقرة الدفعة الأولى من منظومة صواريخ (S-400) الروسية، وقد دفع هذا التعاون أنقرة لطرح وساطتها بالملف الأوكراني ورحبت به موسكو، وتُعد تركيا الوسيط المقبول والمناسب لموسكو وكييف، نظرًا لكونها عضوًا "بالناتو"، ولها علاقات استراتيجية مع موسكو.

وقد حضر الرئيس أردوغان قمة (بريكس+) التي عُقدت يوم 24 أكتوبر بمدينة قازان الروسية، وعقد لقاء مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين جددا فيه عزمهما الاستمرار في تعاونهما الاستراتيجي، وتعاون تركيا مع المجموعة الدولية رغم عضويتها بحلف "الناتو"، وهو ما يؤكد النهج "البراجماتي التركي" في إدارة علاقاتها الدولية. ورغم هذا التقارب التركي الروسي فإن هناك ملفات خلافية بينهما، حيث تتقاطع مصالحهما الاستراتيجية في كلٍّ من الملف السوري وأيضًا الليبي وكذلك في غرب أفريقيا؛ حيث تحافظ الدولتان على تواجدهما العسكري بتلك الدول، بينما يتصاعد التنافس بينهما في إقليم آسيا الوسطى والبلقان، حيث الدعم الروسي لصربيا والأقليات الصربية بدول المنطقة، ولذا تعتمد أنقرة على استمرار التعاون الاستراتيجي التركي الروسي لتقاسم النفوذ بتلك الملفات التنافسية والخلافية بين موسكو وأنقرة لتحقيق أهدافها الإقليمية.

- **معالجة الخلافات مع الاتحاد الأوروبي:** تتعدد الملفات الخلافية بين أنقرة ودول الاتحاد الأوروبي، حيث تشمل (التحفظات الأوروبية على تراجع مستوى الديمقراطية وحقوق الإنسان بتركيا والتضييق على المعارضة. الاعتراض اليوناني على مذكرة ترسيم الحدود بشرق المتوسط بين تركيا وليبيا وما يرتبط بها من التنقيب التركي غير الشرعي عن الغاز الطبيعي شرق المتوسط. المخاوف الأوروبية من تداعيات الخطاب الشعبوي لأردوغان، والترويج لنفسه على أنه "قائد" العالم الإسلامي والقوقازي والأوراسي. تصاعد النفوذ التركي بالبلقان وشرق أوروبا). ودفع ذلك الاتحاد الأوربي إلى وقف مفاوضات انضمام تركيا إليه؛ إلا أن أنقرة نجحت في تجميد هذه الخلافات وتحييد الملفات السياسية والأمنية عن الاقتصادية بما يؤدي لاستمرار التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والسياحي بين الطرفين، كما تسعى تركيا واليونان (عضو الاتحاد) لاحتواء الخلافات بينهما من خلال تبادل الزيارات على المستوى الرئاسي، وبحث ترسيم الحدود البحرية المشتركة، ومعالجة القضية القبرصية، واستئناف مفاوضات توحيد الجزيرة القبرصية برعاية أممية، مما سيؤدي إلى تخفيف الوجود العسكري التركي بشرق المتوسط. وبرز هذا النهج البراجماتي التركي جليًا خلال زيارة المستشار الألماني أولاف شولتس لإسطنبول في منتصف أكتوبر 2024، حيث انتقد أردوغان الموقف الألماني والأوروبي من القضية الفلسطينية ودعم حزب االعمال الكردستاني، ورغم هذا جدد طلبه للحصول على صفقة طائرات مقاتلة أوروبية من طراز (يوروفايتر) التي تتحفظ بروكسل على منحها لأنقرة رغم عضويتها بحلف "الناتو" نظرًا للتعاون العسكري التركي الروسي.

- **توطيد التعاون مع الصين**: نجحت تركيا في توطيد تعاونها مع الصين، واحتواء الفتور الذي شاب العلاقات بين بكين وأنقرة خلال العامين الماضيين إثر الانتقادات التركية المستمرة للانتهاكات الصينية بحق أقلية "الإيغور" المسلمة بتركستان شرق الصين، كما برز التنافس التركي الصيني لبسط النفوذ في آسيا الوسطى وجنوب آسيا، حيث تعمل تركيا على تعزيز تعاونها مع باكستان وأفغانستان، بينما تعمل الصين على بناء محور ثلاثي يضم (بكين-كابول-إسلام آباد)، وهو ما دفع بكين لعدم الترحيب بضم تركيا لعضوية منظمة "شنغهاي" رغم موافقتها على انضمام إيران، بيد أن أنقرة تعمل على احتواء تلك الخلافات وإدارتها بما يحقق مصالحها، وهو ما سيتعزز خلال زيارة الرئيس الصيني المرتقبة لأنقرة والمقررة في مطلع عام 2025.

- **ملء الفراغ الأمريكي بالمنطقة:** سعى أردوغان خلال المرحلة الماضية لملء الفراغ الاستراتيجي بالمنطقة الناجم عن تراجع التواجد العسكري الأمريكي لتحقيق أهداف رؤيته الخارجية بالعراق وسوريا، حيث نجح في إحداث توازن بين تعاونه الاستراتيجي والعسكري مع روسيا والاعتراضات الأمريكية على ذلك من خلال موافقته على انضمام السويد وفنلندا لحلف "الناتو" عام 2023 رغم أن هذا سيؤدي لتحفظات روسية، كما طالب واشنطن بتنفيذ تعهداتها ببيع صفقة طائرات (F32) (F16) لأنقرة، وهو ما اعترضت عليه واشنطن من قبل بعد شراء تركيا أنظمة (إس- 400) الروسية نظرًا لعضوية أنقرة في "الناتو".

ورغم اتساع الخلافات بين أنقرة وواشنطن حول الدعم الأمريكي للتنظيمات الكردية السورية "قسد" وعناصر وحدات "حماية الشعب الكردية" المصنفة إرهابية في تركيا؛ إلا أن أنقرة تعمل على مواجهة ذلك الدعم بتكثيف حملاتها العسكرية ضد تلك التنظيمات. ورغم فرض عقوبات أمريكية على بعض الكيانات والشخصيات التركية لدعمهم الإرهاب، إلا أن ذلك لم يؤثر على تطور العلاقات التركية الأمريكية اقتصاديًا وسياسيًا، وهو ما برز خلال اجتماع أردوغان على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2024 مع نظيره الأمريكي جون بايدن الذي أكد أن أنقرة "حليف استراتيجي" لواشنطن. وتنتظر أنقرة حاليًا الفائز في الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة لإعادة صوغ سياستها تجاه واشنطن بما يحقق أهداف رؤيتها الخارجية بالإقليم.

مجمل القول، إن أردوغان قد وضع رؤية مطورة للسياسة الخارجية التركية تعزز الدور الإقليمي لها خلال المرحلة المقبلة، تقوم على استخدام أدوات القوة الصلبة والناعمة لتعزيز التواجد العسكري والنفوذ السياسي والاقتصادي بدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وشرق أوروبا، ونجحت أنقرة في تحقيق التوازن في علاقاتها مع القوى الكبرى رغم الملفات الخلافية بينهم، وسيكون التحدي الأبرز أمام أنقرة هو استمرار الحفاظ على ذلك التوازن وتحجيم الخلافات لعدم الإضرار بالمصالح الاستراتيجية التركية.

إثيوبيـــــــا

- المشروع الإثيوبي للهيمنة الإقليمية.. الأبعاد والمسارات

المشروع الإثيوبي للهيمنة الإقليمية.. الأبعاد والمسارات

تسعى إثيوبيا تقليديًا لتحقيق مشروعها للهيمنة على إقليم القرن الأفريقي باتساعه، بحيث يمكن اعتبار هذا السعي للهيمنة المحرك الاستراتيجي للسياسة الإثيوبية الأكثر استمرارية واستدامة. وفي الوقت الراهن، بات هذا المشروع الإثيوبي يُشكل أبرز عوامل الاضطراب في القرن الأفريقي بعد أن بات يحمل آثارًا متعدية لحدود الإقليم بعد توظيف أديس أبابا ملف المياه كأداة من أدوات الهيمنة. على هذا الأساس، يسعى هذا التحليل لاستكشاف السمات الرئيسية لمشروع الهيمنة الإقليمية الإثيوبي، مع تحديد أبرز اتجاهاته، قبل تقييم مساراته المختلفة وتأثيراتها في دول الجوار.

د. أحمد أمل
رئيس وحدة الدراسات الأفريقية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الهيمنة الإقليمية

يحمل مشروع الهيمنة الإقليمية الإثيوبي عددًا من السمات الرئيسية المفسرة لواقع علاقة إثيوبيا بجوارها الإقليمي حتى الوقت الحالي؛ وأولى هذه السمات أنه مشروع متصل بطبيعة تكوين الدولة الإثيوبية الحالية التي تشكلت عبر التوسع المستمر من جانب الأباطرة الإثيوبيين من جماعة الأمهرا من سكان الهضبة الحبشية على حساب الجماعات المحيطة في المناطق المنخفضة وبصورة خاصة جماعة أورومو جنوبًا والجماعة الصومالية شرقًا وجماعة بني شنقول غربًا. ونتيجة لمحورية عامل التمدد الجغرافي في تشكيل الدولة الإثيوبية بإقليمها القائم، لم تكشف السياسة الخارجية الإثيوبية عن قدر كبير من الالتزام بمبدأ نهائية الحدود القائمة بين الدول الأفريقية كما أقرتها منظمة الوحدة الأفريقية، ولا بمبدأ احترام سيادة دول الجوار.

أما السمة المميزة الثانية، فتتعلق بكون مشروع الهيمنة الإثيوبي على القرن الأفريقي عابرًا للتناقضات بين مراحل تطور النظام السياسي الإثيوبي نفسه، فعلى الرغم من تبني منجستو هايلي ماريام توجهات ماركسية-لينينية في معاداته للنظام الإمبراطوري السابق عليه، فإنه مارس السياسة الإقليمية ذاتها من استمرار احتلال إريتريا، والصدام العسكري مع الصومال، وتكرار المظاهر العدائية مع السودان. وبالمثل، حافظت حركات النضال المسلح ضد نظام منجستو الذي أسقطته بالقوة عام 1991 على التوجهات التوسعية ذاتها للهيمنة على القرن الأفريقي. فقد قامت إثيوبيا تحت حكم الجبهة الديمقراطية الثورية بقيادة ميليس زيناوي بالدخول في صراعات مسلحة متجددة مع إريتريا بعد استقلالها، كما أطلقت تدخلًا عسكريًا ممتدًا في الصومال منذ عام 2006. ولم يكن نظام آبي أحمد استثناء على هذا النمط المستمر من السياسات الإقليمية التوسعية، حيث كشفت سياساته الإقليمية منذ وصوله للحكم عام 2018 عن التوجهات ذاتها دون تغير يذكر.

وأخيرًا تتمثل ثالث سمات المشروع الإثيوبي للهيمنة على القرن الأفريقي في علاقته الطردية بالاضطرابات الداخلية التي تشكل ظاهرة مزمنة تعتري الدولة الإثيوبية منذ النشأة والتأسيس. فالسياسات العدائية التي تتبناها إثيوبيا في محيطها الإقليمي لا تأتي كشكل من أشكال محاولة استثمار فوائض القوة المتراكمة داخليًا، بل عادة ما تكون أداة لتجاوز أزماتها الداخلية المركبة، إما بمحاولة تعزيز الموارد الاقتصادية لتلبية المطالب المتصاعدة للجماعات الإثيوبية المتنافسة، أو بمحاولة صرف الانتباه تجاه عدو خارجي متصور من أجل التقليل النسبي من حدة التناقضات بين الجماعات الإثيوبية وبعضها بعضًا.

الاتجاهات الرئيسية

في مطلع عام 2024، كشفت السياسة الخارجية الإثيوبية عن تبني الوصول للسواحل الشرقية لقارة أفريقيا كأولوية استراتيجية، على نحو ما تجسد في توقيع مذكرة التفاهم مع حكومة أرض الصومال التي تمنح إثيوبيا الحق في التمتع بوجود عسكري بحري يضاف إلى كونها شريكًا رئيسيًا في مشروع الميناء والممر التنموي الرابط بين بربرة وأديس أبابا. ولا يعد هذا التطور نتاجًا لتحولات مفاجئة في التوجهات الإثيوبية، حيث جاء بعد نحو ثلاثة أشهر من الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء آبي أحمد في أكتوبر 2023 والذي تضمن بلورة توجه استراتيجي حاكم للسياسة الإثيوبية وهو الربط بين المصالح الإثيوبية في منطقتي حوض النيل والبحر الأحمر.

فقد أكد رئيس الوزراء الإثيوبي أولوية الوصول إلى ميناء بحري كقضية ذات أهمية وجودية لبلاده، مشيرًا إلى أن البحر الأحمر مهم لإثيوبيا بالقدر ذاته الذي يُعد نهر النيل مهمًا لها، مشددًا على أن مصير إثيوبيا يصيغه نهر النيل والبحر الأحمر معًا، كمحفزات للتنمية أو كمصادر للتهديد.

وجاء حديث آبي أحمد أمام البرلمان الإثيوبي ليبرز عددًا من النقاط الأساسية أهمها؛ تأكيد أهمية امتلاك إثيوبيا منفذًا على البحر الأحمر، وهو الوضع المستقر منذ استقلال إريتريا عام 1993. ولم يقتصر الحديث على ميناء للتجارة، بل تحدث رئيس الوزراء الإثيوبي صراحة عن حاجة بلاده لامتلاك قاعدة عسكرية بحرية في مواصلة لجهوده التي بدأها منذ عامه الأول في الحكم لتأسيس قوات بحرية إثيوبية على الرغم

من كون إثيوبيا دولة حبيسة حتى الآن. بهذا لا يمكن قصر الأهداف الإثيوبية المتعلقة بالبحر الأحمر على الجانب التجاري والاقتصادي، بعد أن وقعت إثيوبيا مذكرة تفاهم مع حكومة أرض الصومال لتأسيس قاعدة بحرية على البحر الأحمر، بما يعني تحول إثيوبيا إلى لاعب إضافي في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن. ولم يقتصر الخطاب الإثيوبي في الوقت الراهن على التركيز على البحر الأحمر بعد أن تضمن كذلك إشارات مهمة تتعلق بالسعي لاستثمار المشروعات المائية المتعددة كأداة للهيمنة الإقليمية عبر فرض الإرادة المنفردة على دول الجوار.

وتكشف كل هذه التطورات عن ملامح استراتيجية إثيوبية جديدة تربط بين البحر الأحمر ونهر النيل، وهو ما يخالف التقاليد الإثيوبية في الحرص على الفصل بين الملفين من أجل ضمان ريادة إقليمية لإثيوبيا بين دول جوارها الشرقي الصغيرة المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن ممثلة في إريتريا وجيبوتي والصومال، بعيدًا عن استحضار منافسين أقوياء كمصر والسودان لهذه الدائرة المعقدة. كما انعكس هذا التوجه الاستراتيجي الإثيوبي الجديد سريعًا على أدوات تنفيذ السياسة الإقليمية لإثيوبيا، وذلك بظهور مؤشرات جادة على سعي إثيوبي للمزيد من عسكرة حضورها الإقليمي برًا وبحرًا.

مسارات الحركة

لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الإثيوبية المتصلة بنهر النيل والبحر الأحمر، يمكن رصد عدد من مسارات الحركة الإثيوبية المتعددة في مظاهرها والمتكاملة في غاياتها، والتي جاءت كالتالي:

- **محاولة توظيف ملف المياه كأداة لاكتساب النفوذ السياسي الإقليمي،** حيث بدأت المحاولات الإثيوبية المبكرة في هذا المجال مع دول الجوار الشرقي والجنوبي استثمارًا لما تتمتع به أديس أبابا من تفوق نسبي مقارنة بهذه الدول، قبل أن تحول الملف إلى أداة للضغط على السودان ومصر. فقد بدأت إثيوبيا منذ تسعينيات القرن العشرين في التوسع في مشروعات السدود على روافد نهري جوبا وشبيلي اللذين يشكلان المصدر الرئيسي لإمداد الأقاليم الوسطى والجنوبية من الصومال بالمياه؛ مما أدى إلى شح متزايد في إيراد الصومال من المياه العذبة. وبالمثل، نفذت إثيوبيا مشروعات سدود جيبي على نهر أومو؛ مما أدى إلى تعرض بحيرة توركانا الواقعة في شمال كينيا إلى جفاف غير مسبوق.

ويشكل مشروع سد النهضة النموذج الأكثر دلالة على هذه السياسة الإثيوبية العدائية بما تسبب فيه من تأثير على إيراد النيل الأزرق من المياه المتدفقة لكل من السودان ومصر، والذي تسعى إثيوبيا لتحويله إلى أداة لتعزيز النفوذ الإقليمي في المقام الأول، في ظل تناقض حجم المشروع وطريقة تشغيله مع الاعتبارات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بتوليد الطاقة الكهربائية.

- **الحرص على المبادرة بضمان الوجود العسكري في دوائر الأزمات المجاورة عبر توظيف مجموعة متنوعة من الآليات. فعلى سبيل المثال،** قامت القوات المسلحة الإثيوبية في ديسمبر 2006 باجتياح الصومال لإسقاط حكم اتحاد المحاكم الإسلامية، قبل أن يعاد صياغة الحضور العسكري الإثيوبي في إطار البعثة الأفريقية التي أطلقت عام 2007 بتفويض من مجلس الأمن والتي لم تنسحب من الصومال كليًا حتى الآن. كذلك، سبق لإثيوبيا أن شكلت القوام الرئيسي للبعثة الأممية التي نشرت في مدينة أبيي المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان منذ استقلال الأخيرة عام 2011. يضاف هذا بالطبع إلى المظاهر الاعتيادية لعسكرة السياسة الخارجية والتي كشف عنه الصراع العسكري الإثيوبي الإريتري منذ عام 1998 وحتى عام 2018 والذي ارتفعت فرص تجدده مؤخرًا على خلفية اتساع نطاق التباين بين أديس أبابا وأسمرا.

- **إقامة علاقات اقتصادية ثنائية وثيقة مع كل من جيبوتي والصومال وأرض الصومال؛** حيث تعد إثيوبيا الشريك التجاري الأفريقي الأول لكل منهم. كما نجحت في تحويل

إشكالية موقعها الحبيس الذي اضطرها منذ استقلال إريتريا عام 1993 إلى الاعتماد في 95% من تجارتها الخارجية على موانئ جيبوتي إلى أداة للمناورة وممارسة الضغوط على حكومة جيبوتي عبر الخفض المستمر لتعريفات النقل وذلك منذ أن أُعلن في عام 2018 عن دخول إثيوبيا شريكًا للإمارات وحكومة أرض الصومال في مشروع ممر بربرة للتنمية. وعلى الرغم من التعقيدات المستمرة في العلاقات الإثيوبية الصومالية تظل إثيوبيا شريكًا تجاريًا رئيسيًا للصومال خاصة في ظل الترابط البري والتداخل السكاني نتيجة اتصال الصومال بالإقليم الصومالي الواقع في شرق إثيوبيا.

- **السعي لإقامة تحالفات إقليمية تحت القيادة الإثيوبية،** حيث تسعى أديس أبابا لتأكيد وضعها كقائد إقليمي مستفيدة من الأطر التنظيمية القائمة وعلى رأسها الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) والتي عادة ما كانت مواقفها تعكس التأثير الإثيوبي الكبير في دول المنظمة، خاصة في ظل تولي وزير الخارجية الإثيوبي الأسبق وركني جبييهو منصب السكرتير التنفيذي للمنظمة منذ عام 2019. كذلك سعت إثيوبيا لتشكيل تحالف ثلاثي بعقد القمة الثلاثية التي جمعت آبي أحمد برئيسي إريتريا والصومال في أسمرة في سبتمبر من عام 2018. ومنذ ذلك الحين تكررت القمم الثلاثية بجهود تقودها إثيوبيا. وعلى الرغم من التعقيدات التي اكتسبتها العلاقات الإقليمية منذ تفجر حرب تيجراي عام 2020، فقد شهد فبراير 2023 عقد اجتماع قمة دول المواجهة في العاصمة الصومالية مقديشيو الذي جمع إثيوبيا بكل من الصومال وكينيا وجيبوتي تحت شعار دعم الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب. ومع اتجاه العلاقات بين إثيوبيا وكل من الصومال وإريتريا للتأزم في عام 2024 بسبب المساعي لعسكرة الحضور البحري الإثيوبي على البحر الأحمر، اتجهت إثيوبيا لمحاولة تشكيل تحالف مناوئ يجمعها بكل من جيبوتي وجنوب السودان، في محاولة جديدة تعكس استمرار المنطق الإثيوبي في بناء تحالفات إقليمية تقودها لتحقيق أهداف استراتيجية إثيوبية في المقام الأول.

- **محاولات تأمين موقع للتمركز العسكري البحري في أي نقطة ساحلية في دول الجوار،** وذلك بعد أن لاقت هذه المساعي تأييدًا دوليًا في بداية حكم آبي أحمد وقبل تفجر حرب تيجراي من خلال ترحيب كل من فرنسا والنرويج بتقديم المساعدة لإثيوبيا في إعادة تأسيس قوات بحرية دونما إفصاح عن الموقع المحتمل للقاعدة البحرية الإثيوبية. وفي يناير 2024 أعلنت الحكومة الفيدرالية الإثيوبية توقيع مذكرة تفاهم مع حكومة أرض الصومال في زيارة مفاجئة لآبي أحمد لهرجيسا، وهي المذكرة التي تقضي بالسماح لإثيوبيا بتأسيس قاعدة عسكرية بحرية في أرض الصومال مقابل اعتراف إثيوبيا بأرض الصومال كدولة مستقلة ذات سيادة، وهو ما فجر موجة من المواقف المنددة التي جاءت أولًا من المعارضة الحزبية لرئيس أرض الصومال موسى بيحي عبدي، قبل أن تطلق حكومة الصومال الفيدرالية برئاسة حسن شيخ محمود حملة دبلوماسية مكثفة حصل خلالها على تأييد دولي وإقليمي كبير لأهمية الحفاظ على مبدأ "الصومال الواحدة" وعدم الاعتراف بانفصال أي من مناطق الصومال بالإرادة المنفردة.

وفي المحصلة، تبدو إثيوبيا في الوقت الراهن أكثر حرصًا على الاستمرار في سياسة الهيمنة الإقليمية باعتبارها السبيل الضامن من وجهة نظرها لتحقيق مكاسب استراتيجية استثنائية يمكن توظيفها فيما بعد كأداة لمعالجة المشكلات الداخلية الإثيوبية العديدة. لكن الجدير بالذكر أنه بتتبع مسارات الحركة الإثيوبية لتنفيذ هذه الاستراتيجية تتجلى مظاهر التفاوت بين مسار وآخر، فضلًا عن غياب الاستدامة عن العديد من "النجاحات" الإثيوبية، الأمر الذي يشير في المحصلة إلى مراجعة ضرورية لاستراتيجية الهيمنة الإقليمية الإثيوبية في ظل ما أدت إليه من مفاقمة المشكلات لإثيوبيا ولدول الإقليم معًا.

بيانات وإحصائيات:

خرائط القوة في الشرق الأوسط

تشهد منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا تداخلًا معقدًا في المصالح والصراعات والتحالفات بين مجموعة من الدول التي تتمتع بنفوذ كبير على المستويين الإقليمي والدولي أبرزها: الولايات المتحدة، روسيا، الصين، إسرائيل، إيران، تركيا، إثيوبيا، مصر، السعودية، الإمارات. كل دولة تسعى لتعزيز نفوذها وحماية مصالحها في مواجهة تهديدات متنوعة، ويشمل هذا النفوذ أبعادًا سياسية، اقتصادية، وعسكرية. لفهم خريطة القوة بين الدول الرئيسية في المنطقة، يجب أن نأخذ في الاعتبار العوامل المختلفة التي تشكل قوة كل دولة، بما في ذلك القوة العسكرية، والتحالفات مع القوى الكبرى، والنفوذ الاقتصادي والإقليمي، في حين أن النظام الإقليمي متقلب ومعقد، حيث تتغير التحالفات والصراعات بناءً على الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة.

هبـــة زيـــن
باحث أول بوحدة المرصد المصري
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

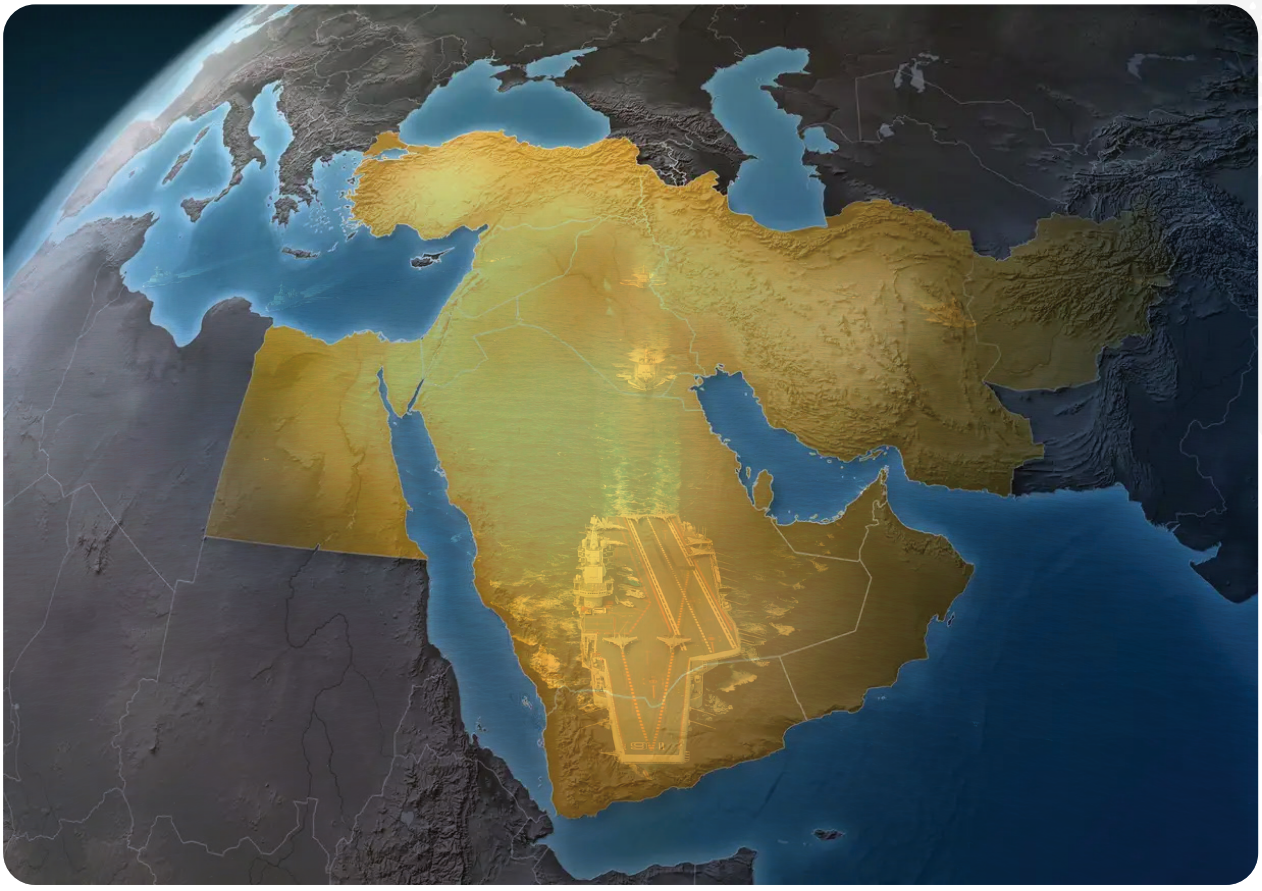

الترتيب العالمي للقوة العسكرية لعدد من الدول عام 2024

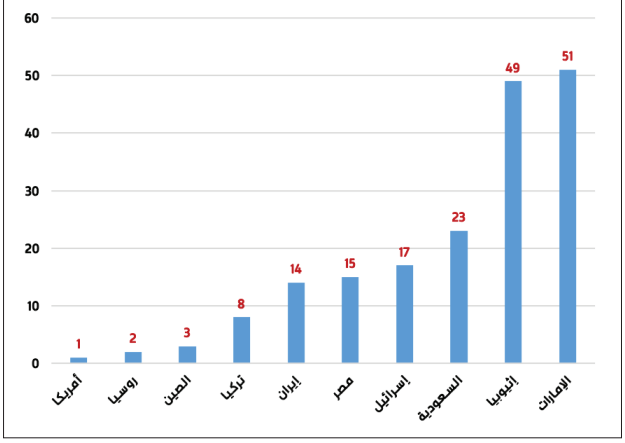

ترتيب وقيمة ميزانية الدفاع لعدد من الدول عام 2024

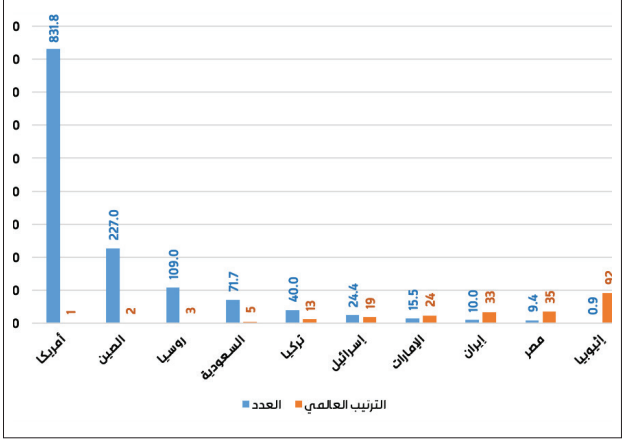

ترتيب وقيمة مقياس عدد الأفراد الصالحين للخدمة العسكرية لعدد من الدول عام 2024

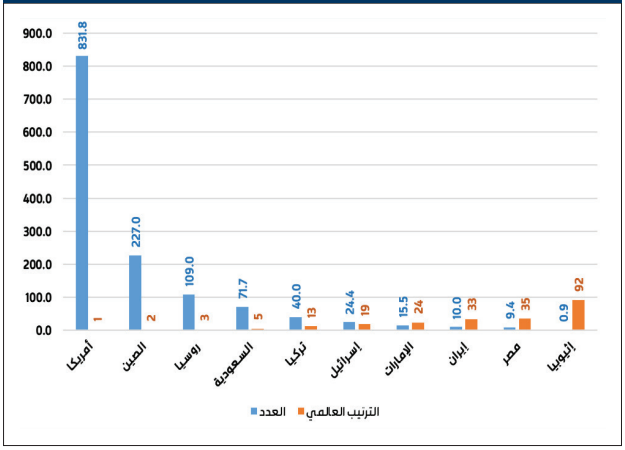

ترتيب وقيمة مقياس إجمالي قوة الطائرات العسكرية لعدد من الدول عام 2024

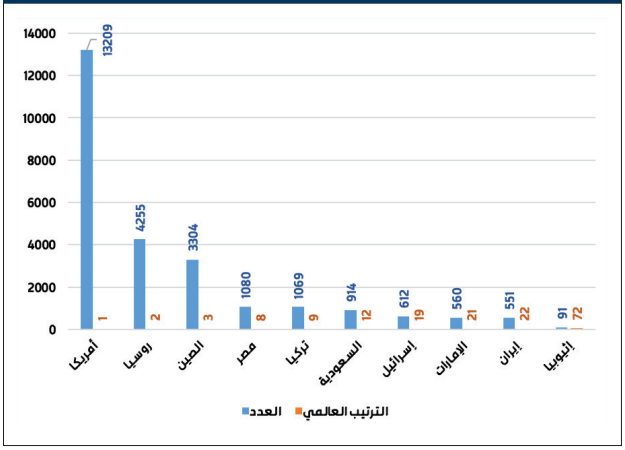

ترتيب وقيمة مقياس إجمالي قوة منصات الصواريخ لعدد من الدول عام 2024

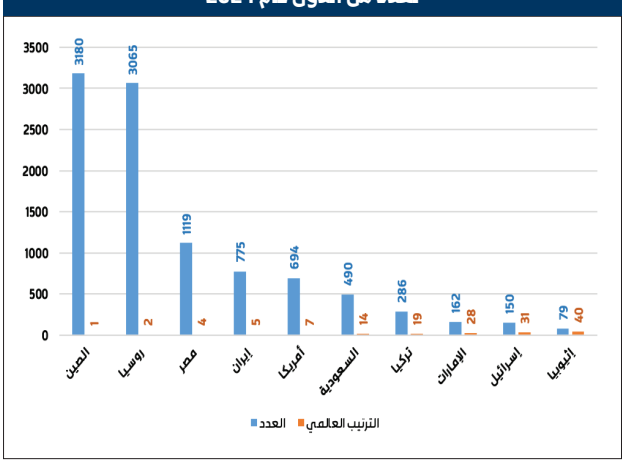

ترتيب وقيمة مقياس إجمالي قوة الدبابات لعدد من الدول عام 2024

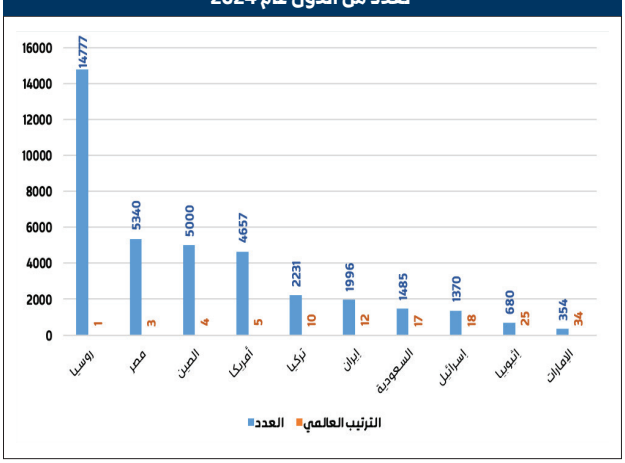

ترتيب وقيمة مقياس إجمالي قوة الأسطول البحري لعدد من الدول عام 2024

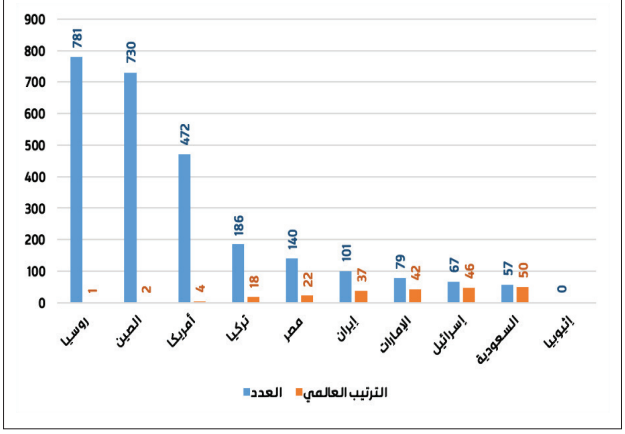

ترتيب وقيمة مقياس إجمالي عدد الموانئ والمحطات التجارية لعدد من الدول عام 2024

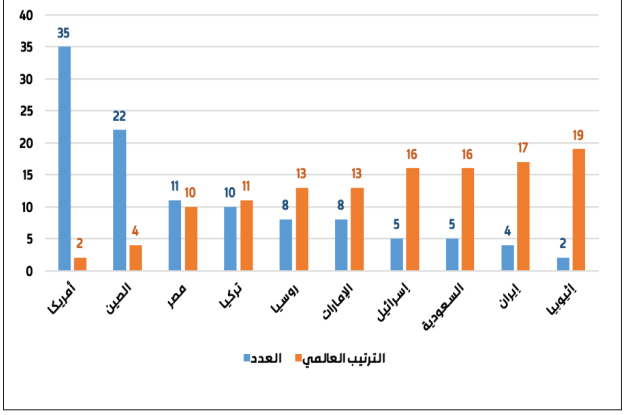

ترتيب وقيمة مقياس إجمالي عدد المطارات لعدد من الدول عام 2024

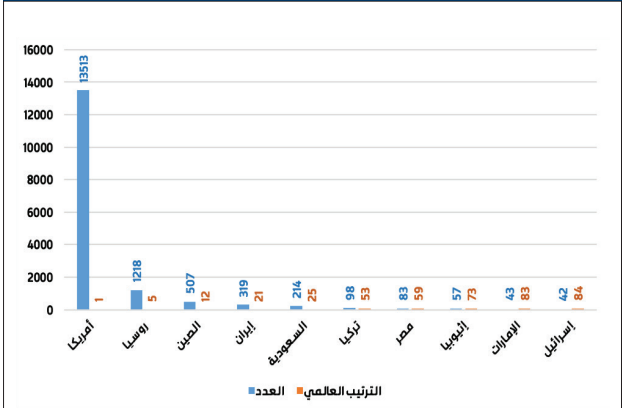

ترتيب وقيمة مقياس إجمالي قوة الأسطول البحري التجاري لعدد من الدول عام 2024

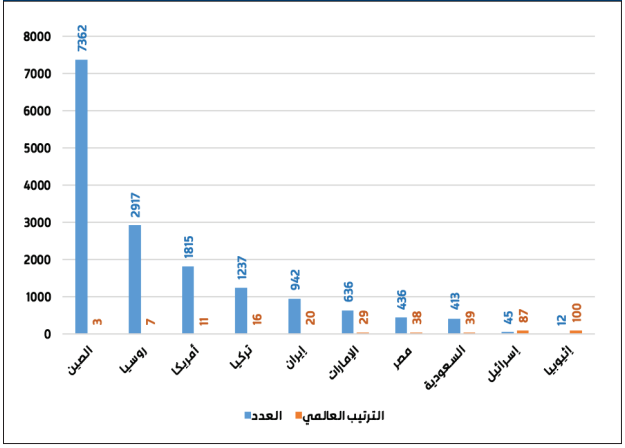

ترتيب وقيمة مقياس صرف العملات الأجنبية/الذهب لعدد من الدول عام 2024

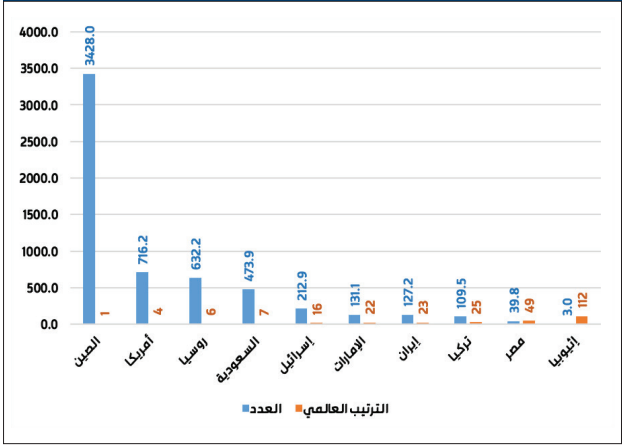

إيرادات أفضل 100 شركة بين شركات إنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية عام 2022 وفقًا لجنسيتها

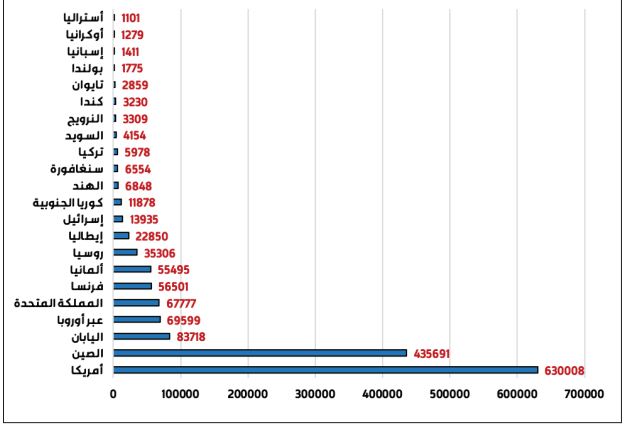

حجم عمليات تبادل صفقات السلاح خلال الفترة (1950-2023)
وفقًا لمعهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام

الدولة المتلقية	عدد الصفقات	الدولـــة المصـــــدرة									
	النسبة من إجمالي صادرات السلاح	أمريكا	روسيا	الصين	تركيا	إيران	مصر	إسرائيل	السعودية	إثيوبيا	الإمارات
أمريكـا	العدد	-	17	-	-	-	124	1913	18	-	-
	النسبة من إجمالي الصادرات	-	0%	-	-	-	11%	9%	10%	-	-
روسيـا	العدد	3	-	25	16	243	-	4	-	-	-
	النسبة من إجمالي الصادرات	0%	-	0%	0.40%	20%	-	0.00%	-	-	-
الصيـن	العدد	211	38542	-	-	-	-	350	-	-	-
	النسبة من إجمالي الصادرات	0%	25%	-	-	-	-	1.60%	-	-	-
تركيـا	العدد	33494	554	302	-	-	-	887	63	-	-
	النسبة من إجمالي الصادرات	4.50%	0.40%	0.5	-	-	-	4.20%	37%	-	-
إيـران	العدد	25534	3927	4222	-	-	-	43	-	35	-
	النسبة من إجمالي الصادرات	3.40%	2.50%	6.60%	-	-	-	0.20%	-	34%	-
مصـر	العدد	24301	5129	2939	13	-	-	-	2	-	309
	النسبة من إجمالي الصادرات	3%	3.30%	4.60%	0.30%	-	-	-	1.40%	-	23%
إسرائيل	العدد	38000	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	النسبة من إجمالي الصادرات	5.10%	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	العدد	48999	12	888	389	-	22	-	-	-	-
	النسبة من إجمالي الصادرات	6.60%	0.00%	1.40%	9.10%	-	2%	-	-	-	-
إثيوبيـا	العدد	662	833	137	10	14	-	11	-	-	-
	النسبة من إجمالي الصادرات	0.10%	0.50%	0.20%	0.20%	1.10%	-	0.00%	-	-	-
الإمـارات	العدد	13588	2083	196	436	-	-	-	-	-	-
	النسبة من إجمالي الصادرات	1.80%	1.30%	0.30%	10%	-	-	-	-	-	-

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

100 شارع الميرغني، مصر الجديدة، القاهرة، مصر
www.ecss.com.eg

ecsstudies

الهاتف: 20226905861+ | 20226905862+ | 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg